الموضوعات الواردة في "التقرير" تعبر عن وجهة نظر كتابها

الأمانة العامة
اللجنة الملكية لشؤون القدس
The Royal Committee for Jerusalem Affairs

أخبار وواقع القدس

تقرير يومي

٢٠/ تشرين الثاني / ٢٠١٩

للمزيد من الأخبار تابعونا على:

https://www.facebook.com/rcjajo

https://www.youtube.com/rcjajordan

https://www.rcja.org.jo

المحتوى

الاردن والقدس

- الفايز: الأردن قيادة وشعبًا يتمسك بالثوابت الفلسطينية ٤

شؤون سياسية

- فلسطين تجري مشاورات بمجلس الأمن للتصدي للإعلان الأمريكي شرعنة الاستيطان ٦
- إدانات دولية لاعتبار أميركا مستوطنات الاحتلال الإسرائيلي "لا تتعارض مع القانون الدولي" ٨
- ترامب والنزاع في الشرق الأوسط: دعم ثابت لاسرائيل ١٤
- مراقبون يؤكدون أن أميركا لا تملك حق إضفاء الشرعية على المستوطنات ١٥
- سياسيون: القرار الأميركي بشرعنة الاستيطان تغوّل على ملفات الحل النهائي ١٧

اعتداءات

- المتطرفان أرئيل وغليك يقتحمان (الأقصى) ٢٠

عنصرية

- عدالة" يطالب بفتح تحقيق جنائي ضد نتنياهو بسبب التحريض والعنصرية ٢٢

تقارير

- انتفاضة عالمية ضد شرعنة المستوطنات الإسرائيلية ٢٣
- القضية الفلسطينية.. هكذا تملص ترامب من إرث أوباما ٢٦

فعاليات

- مرصد الثقافة .. محاضرة ذكريات من القدس ٢٨

آراء عربية

- شرعنة المستوطنات ... وتـوقيتـهـا ٢٨
- حكومة الاحتلال دولة بلا قانون ويحكمها التطرف والإرهاب ٢٩
- حقوق يجب استعادتها ٣١

آراء عبرية مترجمة

- الإعلان فرصة أولى للوصول إلى سلام حقيقي ٣٢
- هآرتس: الجيش كاذب ويسترخص حياة الفلسطينيين وقصفه عائلة السواركة تم بناء على معلومات عمرها عام ٣٤

اخبار بالانجليزية

٣٥ **FM Malki describes US position on settlements as lawless**

٣٦ **Ashrawi: Trump administration is a threat to international peace and security**

٣٧ **Hordes of Israeli settlers desecrate alAqsa Mosque**

الاردن القدس

الفايز: الأردن قيادة وشعبًا يتمسك بالثوابت الفلسطينية

عمان – رعى رئيس مجلس الأعيان فيصل الفايز، مساء أمس الاول الاثنين، إحياء الذكرى الحادية والسبعين، لاحتلال قرية قبيبة بني عواد/ الخليل من قرى فلسطين المحتلة.

وأكد الفايز في كلمة له خلال ذكرى الإحياء، تمسك الأردن قيادة وشعبا بالثوابت الفلسطينية، باعتبار القضية الفلسطينية بوصلة الشعوب العربية وقضيتهم الأولى حتى انتصار الحق الفلسطيني، مشيدا بالنضال الفلسطيني المستمر على أرض فلسطين، حتى قيام الدولة الفلسطينية المستقلة الحرة على حدود ١٩٦٧.

وقال إنه في الوقت الذي يجري فيه الحديث عما يسمى صفقة القرن، فإننا نؤكد بأن أحدا لا يملك حق التنازل عن شبر واحد من الاراضي الفلسطينية المحتلة، أو التفريط بمقدساتنا الإسلامية والمسيحية، أو بدماء الشهداء الذين روت كل بقعة من ثرى فلسطين.

وأكد الفايز أن أي حلول للقضية الفلسطينية لا تمكّن الشعب الفلسطيني من حقوقه الكاملة، ستكون مرفوضة، ولا يملك أحد حق التنازل عنها، مضيفا «ونحن نتحدث عن القضية الفلسطينية، فإننا نستذكر بكل فخر، دور الأردن وقيادته الهاشمية، في الدفاع عن فلسطين وقضية شعبها، فالأردن ومنذ ما قبل الإمارة ارتبط دينيا وتاريخيا بفلسطين، وكلنا يدرك العلاقات القوية التي ربطت عائلات الخليل بالكرك، وصفد بإربد، ونابلس بالسلط.

وأضاف، إنه ومنذ النكبة ظلّت القضية الفلسطينية بالنسبة للأردن العنوان الأول في أجندته السياسية، وعلى أرض فلسطين، قدمنا الشهداء، دفاعا عن ثراها الطهور، ومقدساتها الإسلامية والمسيحية، لافتا الى أنه ومنذ تسلّم جلالة الملك عبدالله الثاني سلطاته الدستورية، استمر على خطى قادتنا الهاشميين، فكانت القضية الفلسطينية وحق شعبها، هاجسه الأول والدائم، وهي أسمى من كل التباينات والاختلافات.

واكد أنه ورغم حالة الفوضى التي تعيشها أمتنا العربية اليوم، ورغم الصعوبات الاقتصادية التي يواجهها الأردن، فقد استمر ارتباطه العروبي والديني والانساني والتاريخي بفلسطين، فلم يبخل يوما عن مسؤوليته تجاه الأقصى والمقدسات الإسلامية والمسيحية، وعن رعاية اللاجئين والنازحين من أبناء الشعب الفلسطيني، الذين شاركهم الأردنيون المعاناة والآلام، وقدم لهم كل أشكال الدعم المعنوي والمادي في رحلة كفاحه ونضاله، من أجل التحرر وتقرير المصير.

وأشار الفايز الى أن الأردنيين مازالوا على العهد خلف مواقف جلالة الملك، شركاء في نضال الشعب الفلسطيني وكفاحه المجيد لاستعادة حقوقه، معتبرا أن هذه الموقف النضالية شكلت السند الحقيقي للشعب

الفلسطيني، وعكست وحدة وتلاحما بين الأردنيين والفلسطينيين كسرت جميع المؤامرات، ومحاولات النيل من مواقف الأردن.

وحول استعادة اراضي الغمر والباقورة قال الفايز، إن عودة أراضي الباقورة والغمر، انتصار يؤكد للجميع بأن الأردن بقيادته الهاشمية المظفرة، لم ولن يفرط يوما بذرة من تراب وطننا الطهور، مشيرا الى أن هذا الانتصار يسجل لجلالة الملك والشعب الأردني الحر ويؤكد سيادة الأردن على كافة أراضيه، وعدم التفريط بهذه السيادة مهما كان الثمن.

وأكد أن استعادة الباقورة والغمر يمثل ردا بليغا وحاسما، على المرتجفين والمشككين بمواقفنا الوطنية، وبقدرتنا على الدفاع عن حقوقنا وثوابتنا ومصالح بلدنا العليا.

من جهته قال رئيس جمعية ديوان قبيبة بني عواد، جابر أبو عواد، «نستذكر اليوم احتلال قبيبة بني عواد حين أغتُصبت الأرض وتم تهجير الآباء والأجداد تهجيرا قسريا لتبقى ذكراها ماثلة في أذهان الجيل، مؤكدا أن هذه الذكرى ستبقى مغروسة في دم وعروق وأفئدة الأبناء والاجيال القادمة حتى العودة للأرض ولو بعد حين.

وقال، إن عشائر قبيبة بني عواد الذين قدموا لوطنهم الأردن سيبقون على العهد والولاء للعرش الهاشمي ولجلالة الملك، وسيبقى أبناء البلدة جنودا للدفاع عن ثرى الأردن ولن يتخلفوا عن واجبهم إذا ما ناداهم الوطن.

من جهته قدم الدكتور عارف أبو عواد، شرحا حول المراحل التاريخية التي مرت بها بلدة قبيبة تحت الاحتلال، معتبرا أن اهالي البلدة في الأردن اليوم يعيشون وحدة واحدة ولحمة اجتماعية بنسيج وطني أردني فلسطيني منقطع النظير.

وقال مدير عام الشؤون الفلسطينية الأسبق ياسين أبو عواد، إن الأردن يقف في مقدمة داعمي القضية الفلسطينية وصمود الفلسطينيين على أرضهم، وضد مشاريع تصفية القضية الفلسطينية، وأن صفقة القرن ستفشل كما فشلت المشاريع التصفوية من قبلها، داعيا إلى الاصطفاف خلف القيادة الهاشمية في دعمها لحق العودة.

وثمّن أبو عواد، الدور التاريخي للهاشميين في حماية القدس ورعاية المقدسات وما مثلته دبلوماسية جلالته الجادة في أروقة الأمم المتحدة حين دفع باتجاه التصويت على تمديد ولاية وكالة الغوث الدولية قبل ٤ أيام ولثلاث سنوات جديدة وبعدد أصوات ١٧٠ دولة، زيادة عما تم في الدورة السابقة بستة أصوات وهذا يُسجّل للقيادة الهاشمية الحكيمة.

وقال الوجيه محمد ذيب أبو عواد إن الإعمارات الهاشمية للمسجد الأقصى والمقدسات الإسلامية والمسيحية ظاهرة للعيان منذ فترة طويلة، وشملت الموظفين والخدم وحراس المسجد الأقصى، مؤكدا أن

جلالة الملك عبدالله الثاني لم يتوان لحظة عن مواصلة الجهود الهاشمية بتقديم كل أشكال الدعم والعون والمساعدة لفلسطين وأهلها.

وألقى الشاعر محمد أبو عواد قصيدة عبّر خلالها عن المواقف الوطنية والقومية لأهالي القبيبة في تجسيد اللحمة الوطنية بين الشعبين الأردني والفلسطيني.

وفي نهاية الفعالية، دار حوار موسع، بين رئيس مجلس الأعيان والحضور من أهالي القبيبة، أجاب خلاله الفايز عن أسئلتهم واستفساراتهم.(بترا).

الدستور ٢٠١٩/١١/٢٠ ص١

***

شؤون سياسية

فلسطين تجري مشاورات بمجلس الأمن للتصدي للإعلان الأمريكي شرعنة الاستيطان

فلسطين المحتلة – عواصم – بعث المندوب الفلسطيني الدائم لدى الأمم المتحدة، رياض منصور، ثلاث رسائل للأمم المتحدة تتضمن موقف فلسطين الذي يدين ويرفض الإعلان الأمريكي غير القانوني بشأن الاستيطان الإسرائيلي.

وذكرت وكالة «وفا» الفلسطينية أن منصور بعث ثلاث رسائل متطابقة لكل من الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، ورئيس مجلس الأمن (بريطانيا)، ورئيس الجمعية العامة، أعرب عن فيها عن موقف دولة فلسطين الرافض لتصريحات وزير الخارجية الأمريكي، مايك بومبيو، بشأن «الاستيطان الإسرائيلي غير الشرعي في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

وقال المندوب الفلسطيني في بيان صحفي، أمس الثلاثاء، أن مجلس الأمن سيعقد جلسة اليوم الأربعاء، حول القضية الفلسطينية، مشيرا إلى أن الموقف الأمريكي المنافي للقانون والشرعية الدولية، سيكون محور النقاش في هذا الاجتماع.

إلى ذلك بدأ المندوب الفلسطيني سلسلة من المشاورات مع أعضاء مجلس الأمن بدءا بالعضو العربي في المجلس، دولة الكويت، لحشد المواقف الدولية في المجلس للتصدي للإعلان الأمريكي. وبدأت فلسطين، مشاورات مع ممثلي الدول الأعضاء في مجلس الأمن، لحشد «موقف دولي» مضاد لإعلان الولايات المتحدة الأمريكية الأخير بأن الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية، غير مخالف للقانون الدولي.

وعادة ما تستخدم الولايات المتحدة حق النقض لمنع صدور قرارات عن مجلس الأمن ضد إسرائيل، لكن الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما أثار في الأسابيع الأخيرة من ولايته غضب رئيس

الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بالسماح بصدور قرار مجلس الأمن الرقم ٢٣٣٤، الذي يعتبر المستوطنات الإسرائيلية «انتهاكا صارخا» للقانون الدولي.

بدورها، اعتبرت منظمة التعاون الإسلامي، في بيان، الموقف الأمريكي المنحاز للاحتلال الإسرائيلي «تحديًا للإجماع الدولي لن ينشئ حقاً ولن يكتسب شرعية، ومن شأنه تقويض سيادة القانون الدولي والجهود الدولية لإحلال السلام.

وحذرت الجامعة العربية، في بيان، من «تبعات ممارسة مزيد من العنف والوحشية ضد الفلسطينيين، وتقويض أي احتمال ولو ضئيل لتحقيق السلام العادل القائم على انهاء الاحتلال في المستقبل القريب عبر جهد أمريكي.

وأكدت المفوضية العليا لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، أن موقفها ثابت ولم يتغير، حيال اعتبار المستوطنات الاسرائيلية على الأراضي الفلسطينية المحتلة، «انتهاك للقانون الدولي». وانتقد المتحدث باسم المفوضية روبرت كولفيل، خلال مؤتمر صحفي بمكتب الأمم المتحدة في مدينة جنيف السويسرية قرار الإدارة الأمريكية قائلا: «إن الموقف السياسي لبلد ما، لا يغيّر القوانين الدولية ولا موقف مجلس الأمن الدولي حيال هذا الموضوع.

وأكدت روسيا أنها لم تغير موقفها من قضية المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، والتي سبق أن صنفتها غير شرعية، بعد أن أعلنت الولايات المتحدة مراجعة نهجها في هذا السياق. وقال المكتب الإعلامي لوزارة الخارجية الروسية، في تصريح مقتضب لوكالة «تاس»: موقف روسيا من هذه القضية لم يتغير.وأعلن الاتحاد الأوروبي أن موقفه الرافض لأنشطة الاستيطان الإسرائيلية بالضفة الغربية المحتلة، لم يتغير، وأن جميع المستوطنات غير قانونية. جاء ذلك في بيان صادر عن الممثلة العليا للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، فيدريكا موغريني. ودعا البيان، «إسرائيل» إلى إنهاء جميع أنشطتها الاستيطانية، في إطار التزاماتها كقوة محتلة. وأوضحت موغريني أن موقف الاتحاد الأوروبي «واضح ولم يتغير من سياسة الاستيطان الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية الخاضعة للاحتلال». وأضافت: «جميع الأنشطة الاستيطانية غير قانونية بموجب القانون الدولي، وتلحق الضرر بحل الدولتين». وأكد على استمرار الاتحاد في دعم مبدأ حل الدولتين، باعتباره الحل الوحيد القادر على الاستجابة لتطلعات الطرفين المشروعة.من جهتها، أعلنت ألمانيا رفضها، وذكرت وزارة الخارجية الألمانية، في بيان لها، أن «الحكومة الفدرالية تعتبر أنشطة بناء المستوطنات انتهاكا للقانون الدولي وتعرقل عملية السلام وتجعل التفاوض على حل الدولتين أكثر صعوبة». وشددت على أن موقف الحكومة الألمانية تجاه المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة ثابت ولم يتغير.وانتقد العديد من المرشحين الديمقراطيين الأمريكيين الاعلان، وقال المرشح البارز في استطلاعات الرأي، جو بايدن، نائب الرئيس الامريكي السابق «هذه عقبة أمام السلام – وهو ما تراه جميع الحكومات الأمريكية وافق ترامب على ذلك». وفقا لبايدن

«إن أفضل طريقة لتأمين مستقبل أمن إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية هي من خلال العمل على حل الدولتين. إنها الطريقة الوحيدة لتحقيق الحقوق والحريات المشروعة التي تأتي للشعب الفلسطيني... توسيع المستوطنات يجعل الأمر أكثر صعوبة.» واضاف بايدن إن إعلان بومبيو هو تسخير مستقبل إسرائيل لخدمة السياسة الشخصية لترامب.وقال عضو مجلس الشيوخ الأميركي، وأحد المرشحين البارزين في الانتخابات الرئاسية المقبلة، بيرني ساندرز، إن «المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة غير قانونية وهذا واضح من القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة المتعددة». وأضاف: «مرة أخرى يعزل السيد ترامب الولايات المتحدة ويقوض الدبلوماسية من خلال إرضاء قاعدته المتطرفة.

من جهتها، أدانت منظمة «العفو الدولية»، إضفاء الولايات المتحدة «شرعية» على المستوطنات الإسرائيلية، معتبرة أن الاستيطان في الأراضي الفسلطينية المحتلة سيبقى «جريمة حرب» رغم ذلك. جاء ذلك في بيان للمنظمة (مقرها لندن)، نشرته على موقع «تويتر». وقالت المنظمة الحقوقية الدولية: «تعتقد الولايات المتحدة بإعلانها الذي وجهته للعالم –الاثنين–، أنها وإسرائيل فوق القانون، وأنه بإمكان إسرائيل استمرار انتهاك القانون الدولي وحقوق الإنسان للفلسطينيين، وأن واشنطن تدعمها بقوة في ذلك». وأضافت: «إعلان واشنطن لن يغير القانون الواضح جليا الذي ينص على أن بناء وصيانة المستوطنات في الضفة الغربية المحتلة –بما فيها القدس الشرقية– ينتهك القانون الدولي ويرقى إلى جرائم الحرب». (وكالات).

الدستور ٢٠١٩/١١/٢٠ ص٢٢

***

إدانات دولية لاعتبار أميركا مستوطنات الاحتلال الإسرائيلي "لا تتعارض مع القانون الدولي"

نادية سعد الدين – عواصم – وكالات – أعرب العديد من دول العالم وعلى رأسها الأمم المتحدة عن إدانتها للقرار الاميركي بتغيير سياستها تجاه المستوطنات الاسرائيلية في أراضي الضفة الغربية عبر التصريح على لسان وزير خارجيتها أول من أمس مايك بومبيو بأنها "ا تخالف القانون الدولي".

وأعلنت الأمم المتحدة أمس ان التغير في السياسة الأميركية ليس له أي تأثير على الوضع القانوني للمستوطنات الاسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة والقدس الشرقية، مؤكدة ان المستوطنات تنتهك القانون الدولي.

وقال المتحدث باسم مكتب حقوق الانسان التابع للأمم المتحدة روبرت كولفيل ان "غير السياسة في دولة لا يعني تعديلا لقانون دولي موجود او لتفسيره من قبل محكمة العدل الدولية ومجلس الأمن"

وصرح للصحفيين ان مكتب الحقوق "يواصل تبني الموقف الذي تعتمده الأمم المتحدة منذ فترة طويلة وهو أن المستوطنات الإسرائيلية هي انتهاك للقانون الدولي"

من جانبها طلبت السلطة الفلسطينية عقد اجتماع وزاري طارئ لجامعة الدول العربية بعد الإعلان الاميركي، مؤكدة على لسان المندوب الدائم للسلطة لدى جامعة الدول العربية في القاهرة ان الموقف الأميركي الجديد "الف للقانون الدولي" وفق بيان.

وذكر مصدر دبلوماسي فلسطيني أنه قد يتم عقد هذا الاجتماع مطلع الأسبوع المقبل.

وأفاد البيان ان الاجتماع هدفه "حث الموقف الأميركي، والذي يأتي ضمن سلسلة من المواقف والقرارات الأحادية المخالفة للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بالقضية"

وقال الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط أن قرار واشنطن "عرض للخطر أي سلام عادل قائم على نهاية الاحتلال"

ونأى الاتحاد الأوروبي بنفسه بسرعة من الموقف الأميركي الجديد، مذكرا بأن موقفه "اضح"و"ا يتغير" ويقضي بأن "ل نشاط استيطاني غير قانوني بموجب القانون الدولي ويعرض للخطر إمكانية بقاء حل الدولتين وآفاق سلام دائم"

وقالت وزيرة خارجية الاتحاد الأوروبي فيديريكا موغيريني إن "لاتحاد الأوروبي يدعو إسرائيل إلى وضع حد لأنشطتها الاستيطانية بما يتماشى مع التزاماتها بصفتها سلطة احتلال"

وأكدت وزارة الخارجية المصرية عبر متحدثها المستشار أحمد حافظ، "لتزام مصر بقرارات الشرعية الدولية والقانون الدولي في ما يتعلق بوضعية المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة، باعتبارها غير قانونية وتتنافى مع القانون الدولي"

موسكو من جهتها قالت أنها لم تغير موقفها من قضية المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، والتي سبق أن صنفتها بـ "ير الشرعية"

ونقلت وكالة الأنباء الروسية "اس"عن المكتب الإعلامي لوزارة الخارجية الروسية، قوله: "وقف روسيا من هذه القضية لم يتغير"

الصين قالت أن إقامة مستوطنات إسرائيلية على أراض فلسطينية محتلة "ا تتوافق مع القانون الدولي" داعية الولايات المتحدة إلى "لتوقف عن إضافة تعقيدات للأوضاع المتعلقة بالقضية الفلسطينية"

جاء ذلك، في تصريح للمتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية جينغ شوانغ أمس خلال المؤتمر الصحفي اليومي بمقر الوزارة، تعليقا على التصريحات الاميركية بهذا الخصوص.

وقال شوانغ إن قضية المستوطنات من القضايا الرئيسة في المباحثات بين إسرائيل والفلسطينيين، مؤكدا أن إقامة مستوطنات على أراض فلسطينية محتلة بما في ذلك الضفة الغربية "ا تتوافق مع القانون الدولي" مؤكدا أن بلاده تدعو الولايات المتحدة للتحلي بالمسؤولية، ولعب دور بناء، والتوقف عن إضافة تعقيدات إلى الأوضاع المتعلقة بالقضية الفلسطينية"

من جانبه اعتبر وزير الخارجية التركي مولود تشاوش اوغلو ان اسرائيل "يست فوق القانون الدولي"ردا على القرار الاميركي، وكتب على "ويتر""يس هناك أي دولة فوق القانون الدولي، والتصريحات التي تأخذ شكل فرض الامر الواقع ليس لها أي صلاحية في نظر القانون الدولي"

وحذرت وزارة الخارجية الأميركية أمس رعاياها في القدس والضفة الغربية وغزة من تحركهم وتنقلاتهم وذلك بعد وقت قصير من إعلان بومبيو، وقالت السفارة الأميركية في إسرائيل في بيان لها أمس "تصح السفارة الأميركية المواطنين الموجودين في الداخل أو الذين يدرسون بعدم السفر إلى أو عبر القدس والضفة الغربية وغزة والتحلي بدرجة كبيرة من اليقظة واتخاذ الخطوات الملائمة"

وفي الوسط الفلسطيني أثار الإعلان الاميركي غضباً فلسطينياً واسعاً، وتحركاً رسمياً نشطاً في مجلس الأمن الدولي لحشد المواقف الدولية المساندة للتصدي لموقف "لولايات المتحدة المخالف للقانون والشرعية الدولية" وفق مسؤولين فلسطينيين.

واعتبر مسؤولون فلسطينيون الاعلان الأميركي، تحولا دراماتيكياً بموقف الولايات المتحدة تجاه المستوطنات التي لطالما اعتبرتها غير قانونية، وهو الأمر الذي أكد عليه العديد من المرشحين للرئاسة الأميركية، في معرض رفضهم لتصريح بومبيو.

ويشمل القرار الأميركي بقانونية الاستيطان أكثر من ٦٧٠ ألف مستوطن في الضفة الغربية، بما فيها القدس المحتلة، ضمن ١٩٦ مستوطنة و١٢٠ بؤرة استيطانية، مما يعني عدم إمكانية إقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود العام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس.

من جانبه، اعتبر الناطق الرسمي باسم الرئاسة الفلسطينية، نبيل أبو ردينة، أن إعلان بومبيو حول المستوطنات الإسرائيلية يعد "اطلاً ومرفوضاً ومداناً، ويتعارض كلياً مع القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية الرافضة للاستيطان، وقرارات مجلس الأمن، خاصة القرار رقم ٢٣٣٤."

وأكد أبو ردينة أن "لإدارة الأميركية غير مؤهلة أو مخولة بإلغاء قرارات الشرعية الدولية، ولا يحق لها أن تعطي أي شرعية للاستيطان الإسرائيلي" بعدما "قدت مصداقيتها ولم يعد لها أي دور في عملية السلام"وطالبت الرئاسة الفلسطينية "ول العالم برفضها وإدانتها لهذه التصريحات، لأنها غير قانونية وتهدد السلم والأمن الدوليين"

فيما قال المندوب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة، رياض منصور، إنه "دأ بمشاورات مع أعضاء مجلس الأمن، بدءاً بالعضو العربي في المجلس دولة الكويت، لحشد المواقف الدولية للتصدي للإعلان الاميركي غير القانوني، بشأن المستوطنات."

وأوضح أنه "عث برسائل متطابقة للأمين العام للأمم المتحدة، ورئيس مجلس الأمن (بريطانيا)، ورئيس الجمعية العامة، تتضمن موقف دولة فلسطين، الذي يدين ويرفض تصريحات وزير خارجية

الولايات المتحدة، غير القانونية بشأن الاستيطان الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس المحتلة"

بدورها؛ قالت عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، حنان عشراوي، إن "ذه التصريحات ليس لها أي صلاحية قانونية" معتبرة أن إدارة الرئيس الأميركي دونالد "رامب تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين"

وأضافت، في تصريح أمس، إن "لمستوطنات تشكل انتهاكًا خطيراً للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي، وجريمة حرب وفقًا لنظام روما الأساسي، وهي حقائق ومسلمات لا يمكن لإدارة ترامب تغييرها أو محوها، مثلما لا يحق لها إعادة كتابة القانون الدولي، وتشويه النظام الدولي القائم على القواعد والأسس وفق ميولها الأيديولوجي المشوّه"

وبالمثل؛ رأى أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، صائب عريقات، أن "لإدارة الأميركية تضع نفسها في صف غلاة المستوطنين وتدافع عن المصالح الإستيطانية الخاصة لبعض مسؤوليها."

ولفت إلى أن "لولايات المتحدة تضع نفسها في تحدّ مباشر للقانون الدولي والإرادة الدولية وتحاول تقويض مرتكزاته والاستعاضة عنه بقانون الغاب، وهي بذلك تقضي بنفسها على دورها كلاعب دولي مسؤول وكعامل مقبول في حل الأزمات الدولية".

المجلس الوطني الفلسطيني من جانبه طالب من جانبه بتقديم شكوى جديدة إلى محكمة العدل الدولية ضد إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترمب في أعقاب إعلان وزير خارجيته مايك بومبيو أن "لمستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة غير مخالفة للقانون الدولي"

ودعا إلى متابعة الشكوى التي تقدمت بها دولة فلسطين إلى هذه المحكمة، بعد نقل السفارة الأميركية إلى مدينة القدس المحتلة.

وأضاف في بيان أن "ذا الإعلان يشكل اعتداء جديدا على القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية واستمرارا للعدوان الذي تقوده إدارة ترمب منذ نحو سنتين على حقوق الشعب لفلسطيني"

وطالب المجلس المجتمع الدولي وبرلمانات العالم بـ "جم الانفلات الأميركي والاستخفاف بالقانون الدولي والقرارات الدولية، والإدانة الصريحة لهذا السلوك غير المسبوق، واتخاذ مواقف حازمة تجاه هذه السياسة" مطالبا الأمين العام للأمم المتحدة لإعادة النظر بعضوية أميركا في الهيئة الأممية كونها لا تحترم ولا تلتزم بميثاقها وقرارات مؤسساتها"

أما الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين فنظرت إلى موقف الإدارة الأميركية بوصفه "داءً للشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية، وتشريعاً لنهب الأرض الفلسطينية وتشجيعاً على استمرار الاحتلال لها، ومخالفة صريحة للقانون الدولي."

ودعت إلى وقف المراهنة على أي دور أميركي فيما يُسمّى بعملية سياسيه لحل الصراع، مطالبة "معالجة الأوضاع الداخلية الفلسطينية، مما ينهي الانقسام وصولاً لوحدة وطنية تعدديه تمكن من مواجهة

سياسات ومخططات الكيان الصهيوني، وشريكته الإدارة الأميركية التي لا تتوقف من أجل تصفية القضية والحقوق الوطنية."

بينما وصف القيادي السابق في حركة (فتح)، النائب محمد دحلان، تصريح بومبيو، بأنه "انقلاب جذري على المبدأ القانوني بعدم جواز الاستحواذ على أراضي الغير بالقوة، وتحولاً خطيراً عن المواقف الأميركية التقليدية من الطبيعة القانونية للأراضي الفلسطينية المحتلة منذ العام ١٩٦٧"

وكان نائب الرئيس الاميركي السابق، المرشح البارز للرئاسة الأميركية، جو بايدن، انتقد تصريح بومبيو، قائلاً إن "لمستوطنات تشكل عقبة أمام السلام، طبقاً لما تراه جميع الحكومات الأميركية"

كما أدان عضو مجلس الشيوخ الأميركي والمرشح للانتخابات الرئاسية عن الحزب الديمقراطي بيرني ساندرز، إعلان الإدارة الأميركية بشأن قانونية المستوطنات في الأراضي الفلسطينية.

وقال كما نقلت عنه القناة الإسرائيلية السابعة عبر موقعها، إن "لمستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي" متهمًا إدارة الرئيس ترامب "العمل على عزل الولايات المتحدة والإضرار بالدبلوماسية السياسية"

فيما أدانت إليزابيث وارن التي تنافس على منصب زعيم الحزب الديمقراطي، قرار إدارة ترامب، مؤكدةً أن المستوطنات لا تنتهك القانون الدولي فحسب، بل تجعل السلام أكثر صعوبة، متعهّدة "العمل من أجل تغيير السياسة الحالية للإدارة الأميركية، والدعوة إلى حل الدولتين".

وكانت إدارة الرئيس الأميركي السابق، باراك أوباما، قد طرحت على مجلس الامن الدولي مشروع قرار يعتبر إقامة المستوطنات خرقاً سافراً للقانون الدولي.

ورجحت أوساط سياسية ومحللون سياسيون في دولة الاحتلال الإسرائيلي أمس، أن إعلان إدارة ترمب، بشأن المستوطنات يهدف إلى دعم زعيم حزب الليكود ورئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، للخروج من المأزق السياسي ومساعدته على تشكيل حكومة يمينية جديدة.

وحسب المحلل السياسي في صحيفة "سرائيل هيوم" ماتي توخفيلد، فإن "لتقديرات في المؤسسة السياسية هي أن إعلان بومبيو، أمس، بأن المستوطنات لا تتناقض مع القانون الدولي، تعزز بشكل أكبر التقاطب في حكومة الأقلية التي يخطط لتشكيلها رئيس تحالف أزرق – أبيض، بيني غانتس.

ولم يخالف هذه التقديرات رئيس دائرة الشؤون الخارجية في مجلس المستوطنات، ورئيس بلدية مستوطنة "فرات" عوديد رافيف، بقوله إن "وقيت القرار الأميركي مرتبط بقرار المحكمة الأوروبية حول وسم بضائع المستوطنات، وبجولة انتخابات ثالثة.

وأشارت المراسلة السياسية في صحيفة "آرتس" نوعا لاندو، إلى أن "كثر شيء مفاجئ في القرار، الذي ينسجم مع سياسة ترمب حتى الآن هو التوقيت. ويدعي مقربون من نتنياهو أنه انشغل بهذا

الموضوع عدة أسابيع، وأن القرار اتخذ بالتنسيق مع مجلس الأمن القومي والمستشار القضائي للحكومة الإسرائيلية. ويلمح هؤلاء المقربون إلى أن غاية التوقيت هي مساعدة نتنياهو في تشكيل حكومة يمينية"

ولفتت لانداو إلى أن قرار إدارة ترمب بشأن المستوطنات، مثل قرارها بشأن سيادة إسرائيل في القدس وهضبة الجولان المحتلتين، هو قرار "مزي وعاطفي حتى الآن"

وأضافت أن "لوضع على الأرض لن يتغير بين ليلة وضحاها، خاصة وأن القانون الدولي لن يتغير فقط لأن الولايات المتحدة قررت أنها لن تعترف به بعد الآن"

وفي دولة الاحتلال رحب رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو بالإعلان الأميركي. وقال خلال جولة أمس في مجمع مستوطنات "وش عتصيون"جنوب مدينة بيت لحم والتقى خلالها رؤساء المجالس الاستيطانية في الضفة الغربية، طعترف بأنني منفعل جدا. نحن متواجدون في غوش عتصيون التي طردنا منها إبان حرب الاستقلال، وها نحن في هذا اليوم التاريخي، حيث تم تحقيق إنجاز عظيم لدولة إسرائيل.

وقال إن الاعلان الاميركي "ا يمنع حصول مفاوضات بل على العكس فهذا يدفع السلام قدما لأنه لا يمكن بناء السلام الحقيقي على "أكاذيب"

وأشادت الطبقة السياسية ومعظم وسائل الإعلام والجمعيات الاستيطانية في إسرائيل بتصريحات بومبيو.

ويرى محللون أن الخطوة الأميركية ستشجع حركة الاستيطان الإسرائيلية.

ويرى كبير المحللين في شؤون الشرق الأوسط في مركز أبحاث الأزمات الدولية عوفر سالزبرغ أن الولايات المتحدة تحاول إضعاف الضغط القانوني على حليفتها إسرائيل.

وبحسب سالزبرغ، فإن المستوطنين ضمن دائرة نتنياهو اليمينية، والتغيير في السياسة الأميركية مهد الطريق لضم إسرائيل للمستوطنات.

وأوقفت واشنطن كل مساعدة للفلسطينيين الذين قاطعوها منذ اعترافها بالقدس عاصمة لإسرائيل.

وفي الدوحة، اعربت قطر عن رفضها الموقف الأميركي مشيرة الى ان "هذه الخطوة عقبة أمام السلام المنشود."

وقالت وزارة الخارجية أن "ذا الإعلان من شأنه أن يعرقل مساعي السلام وآمال حل الدولتين ويعمق حالة الاحتقان والتوتر في المنطقة."

وفي الكويت، قال نائب وزر الخارجة خالد الجارالله ان بلاده تؤكد عدم قانونية وشرعية المستوطنات الاسرائيلية.

ودعا الى الالتزام بالقرارات الدولية مشددا على ان "لتحلل من تلك الالتزامات ستقوض فرص السلام"

الغد ٢٠١٩/١١/٢٠ ص٢٥

***

ترامب والنزاع في الشرق الأوسط: دعم ثابت لاسرائيل

القدس– "القدس" دوت كوم– –اعتمد الرئيس الأميركي دونالد ترامب الذي أعلنت إدارته أنها لم تعد تعتبر المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة خارجة عن القانون الدولي، سياسة دعم ثابت لاسرائيل منذ استلامه السلطة.

وفي ما يلي تذكير بمواقف الرئيس الأميركي حيال النزاع الفلسطيني الاسرائيلي:

في ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٧، وبعد شهر من تنصيبه رئيساً، أعرب ترامب من جديد عن استعداده القيام بدور الوسيط في حلّ للسلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

لكنه أكد ان واشنطن لم تعد متشبثة بـ"حل الدولتين"، أي قيام دولة فلسطينية تتعايش جنباً إلى جنب مع إسرائيل، في موقف شكل قطيعة مع سياسة دبلوماسية أميركية معتمدة منذ عقود.

وفي ١٦ آذار/مارس، التقى الممثل الخاص لدونالد ترامب جيسون غرينبالت في القدس بممثلين عن المستوطنين الإسرائيليين.

في أيار/مايو، زار ترامب إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة. ووقف أمام حائط المبكى في مدينة القدس القديمة، في خطوة هي الأولى من نوعها لرئيس أميركي.

في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، اعترف ترامب بالقدس عاصمة لإسرائيل، مثيراً غضب الفلسطينيين.ويعدّ وضع هذه المدينة المقدسة أحد النقاط الأكثر تعقيداً في النزاع.

ويريد الفلسطينيون أن تكون القدس الشرقية التي احتلها اسرائيل وضمتها عام ١٩٦٧، عاصمة لدولتهم المنشودة.

في ١٤ أيار/مايو ٢٠١٨، تزامن نقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس مع حمام دمام في قطاع غزة، حيث قتل الجيش الإسرائيلي نحو ٦٠ فلسطينياً خلال تظاهرة لهم على الحدود بين غزة وإسرائيل.

وأعلن حينها الرئيس محمود عباس أن "الولايات المتحدة لم تعد وسيطا في الشرق الاوسط".

في ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٨، أعلنت الولايات المتحدة أنها ستتوقف عن تمويل الأونروا (وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين)، بعد أسبوع من شطب أكثر من ٢٠٠ مليون دولار من المساعدات للفلسطينيين.

في ١٠ أيلول/سبتمبر أعلنت الولايات المتحدة إغلاق مكتب البعثة الدبلوماسية الفلسطينية في واشنطن التي كانت بمثابة سفارة للسلطة الفلسطينية في الولايات المتحدة.

في ٤ آذار/مارس ٢٠١٩، أغلق الأميركيون كذلك مكتب القنصلية الأميركية في القدس الذي كان بمثابة بعثة دبلوماسية لدى الفلسطينيين، ودمجت بمكتب السفارة الأميركية في القدس.

أعرب ترامب في ٢١ آذار/مارس عن تأييده الاعتراف بسيادة إسرائيل على الجولان الذي احتلت أجزاء كبيرة منه عام ١٩٦٧ من سوريا، والذي لم يعترف المجتمع الدولي بضمه لإسرائيل عام ١٩٨١.

نددت دمشق من جهتها بـ"انتهاك سافر" للقرارات الدولية.

في ٢٧ آذار/مارس، ألمح وزير الخارجية الأميركي إلى أن خطة السلام الجديدة في الشرق الأوسط ستتضمن قطيعة عن التوافق التقليدي إزاء قضايا رئيسية مثل القدس والمستوطنات واللاجئين الفلسطينيين.

في ٢ أيار/مايو، أعلن جاريد كوشنر صهر ومستشار الرئيس الأميركي أن الخطة الجديدة ستتجنب ذكر "حل الدولتين".وبعد شهر من ذلك، أكد السفير الأميركي في إسرائيل ديفيد فريدمان أن لإسرائيل الحق في ضم "أجزاء" من الضفة الغربية المحتلة.

أواخر حزيران/يونيو، كشف كوشنر في البحرين عن الجانب الاقتصادي من الخطة الأميركية للسلام.وتقترح الخطة جذب استثمارات تتجاوز قيمتها خمسين مليار دولار لصالح الفلسطينيين والدول العربية المجاورة، على أن يمتد تنفيذها على عشرة أعوام، بحسب البيت الأبيض.

في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، أعلن وزير الخارجية الاميركي مايك بومبيو ان بلاده لم تعد تعتبر المستوطنات الاسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة "غير متسقة مع القانون الدولي"، فيما ترى الأمم المتحدة وجزء كبير من المجتمع الدولي تلك المستوطنات غير قانونية.واعتبر بومبيو "في الحقيقة، لن يكون هناك أبداً من حل قانوني للنزاع، والنقاشات حول من هو على حق ومن على خطأ من وجهة نظر القانون الدولي لن تحقق السلام".

القدس ٢٠١٩/١١/٢٠

مراقبون يؤكدون أن أميركا لا تملك حق إضفاء الشرعية على المستوطنات

زايد الدخيل – عمان – في خطوة جديدة تعكس انحياز الولايات المتحدة الاميركية لإسرائيل على حساب الشعب الفلسطيني وضربها بعرض الحائط قرارات الشرعية الدولية، اعتبر مراقبون أن ما أعلنه وزير خارجيتها مايك بومبيو، من أن "بلاده تعتبر المستوطنات الإسرائيلية في الاراضي المحتلة متسقة مع القانون الدولي" يقوض جهود عملية السلام التي تواجه أصلا تحديات غير مسبوقة نتيجة السياسات والممارسات الإسرائيلية اليومية، إلا أنهم رأوا أن أميركا "ا تملك حق إضفاء الشرعية على المستوطنات"

وقال هؤلاء لـ "لغد" إن وجود المستوطنات الإسرائيلية في الاراضي المحتلة أصلا "عد خرقا للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، وآخرها قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤" مؤكدين الاعلان الاميركي "جراء أحاديا مدانا ومرفوضا ويقتل حل الدولتين ويقوض فرص تحقيق السلام الشامل في المنطقة"

ولم يستغرب العين توفيق كريشان توقيت هذا الاعلان، موضحا انه "ا جديد في ان نتحدث مطولا عن الانحياز الاميركي لاسرائيل، أو ان نفصل ونعدد اشكال هذا الانحياز وصوره على شكل قرارات بهدف اضفاء الصفة الشرعية على كل خطوة يقوم بها قادة اسرائيل"

ورأى ان الاعلان الاميركي "كرس الاحتلال وظلمه وخرقه لقرارات الشرعية الدولية، ويحد من الآمال في تحقيق سلام واستقرار على ارض الواقع، بل ويدفع المنطقة الى مزيد من العنف والدمار" مشدداً على أهمية التحرك الدولي العاجل والفاعل وتشكيل رأي دولي ضاغط ورافض لهذا الإعلان، لحماية ما تبقى من فرص لعملية السلام على أساس حل الدولتين، قبل أن تنسفها القرارات الاميركية بالتوازي مع الانتهاكات الإسرائيلية وما تسعى لفرضه من حقائق على الأرض"

وكان وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو، أعلن اول من امس، أن بلاده "م تعد تعتبر المستوطنات في الضفة الغربية المحتلة غير متسقة مع القانون الدولي" وقال، "عد دراسة جميع جوانب النقاش القانوني بعناية، توافق هذه الإدارة... على أن (إقامة) مستوطنات إسرائيلية في الضفة الغربية لا يتعارض في حد ذاته مع القانون الدولي" في وقت من المقرر أن يبحث مجلس الأمن الدولي اليوم، في جلسته الشهرية بشأن الشرق الأوسط، إعلان واشنطن حول المستوطنات في الضفة الغربية المحتلة.

ويقول السفير السابق غيث ملحس، إن الإعلان الأميركي، يعد "راجعاً عن رأي قانونيطصدر عن وزارة الخارجية الأميركية عام ١٩٧٨، يقضي بأن المستوطنات في الأراضي المحتلة "ا تتوافق مع القانون الدولي" مشيراً ايضاً الى ان ميثاق جنيف الرابع حول قوانين الحرب يعتبر "قامة المستوطنات مناقضا لكل المبادئ الدولية".

ويرى ملحس أن الإدارة الأميركية "ا تملك إلغاء قرارات الشرعية الدولية، ولا يحق لها أن تضفي أي شرعية للاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية، وبالتالي فإن الإعلان لن يعطي شرعية للمستوطنات ولا يستطيع أن يغير القانون الدولي وقرارات الشرعية بهذا الاطار".

وأضاف، من الواضح للعيان أن "صفية القضية الفلسطينية هو هدف استراتيجي للتحالف الاميركي – الاسرائيلي في الوقت الحالي" إذ لم تتردد الادارة الاميركية الحالية في تأييد وتقديم الدعم لاسرائيل على الارض من خلال الاعتراف بالسيادة على الجولان وشطب اسم اراضي السلطة الفلسطينية عن موقع الخارجية الاميركية وقرار ضم الاغوار، والاعتراف بالقدس كعاصمة لاسرائيل واخيراً المستوطنات، بموازاة الانحياز الواضح من قبل الرئيس الاميركي دونالد ترمب لوجهة النظر الاسرائيلية ولرئيس الحكومة الاسرائيلية بنيامين نتنياهو.

من جهته، حذر الوزير الاسبق هايل داوود، من "لتبعات الخطيرة للإعلان الاميركي وعواقبه الوخيمة على النظام الدولي، باعتباره يؤسس لإملاءات وقرارات منفردة خارج القانون ويتحدى الشرعية الدولية،

ويزيد من الاحتقان والتوتر وعدم الاستقرار، ويعرض عملية السلام والأمن والاستقرار في المنطقة والعالم لخطر كبير ويقتل كل فرص حل الصراع".

وحمّل داوود الإدارة الأميركية مسؤولية "بعات هذا الإعلان غير القانوني والباطل وتداعياته السلبية على عملية السلام كونه يقوض حل الدولتين" مشيرا الى ان وجود المستوطنات الإسرائيلية في الاراضي المحتلة في الاصل "عد خرقا للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، وآخرها قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤"

وأشار الى أن الاعلان الاميركي يثبت بما لا يدع مجالاً للشك، "تحياز الادارة الأميركية الواضح لإسرائيل، الأمر الذي يفقدها مكانتها ودورها باعتبارها دولة فاعلة على المستوى الدولي وعضواً دائماً في مجلس الأمن الدولي"

من جهته، يرى النائب حابس الفايز، أن الإعلان الاميركي الذي يضفي الشرعية على المستوطنات الاسرائيلية في الضفة الغربية، "تعارض مع نصوص اتفاقية جنيف ١٩٤٩ بحماية الممتلكات العامة والخاصة للمواطنين الواقعين تحت الاحتلال" لافتاً إلى أن قرارات مجلس الأمن بدءاً من القرار ٢٤٢ مروراً بالقرار ٣٣٨، لعام ١٩١٥، أكدت أن "استيطان غير قانوني وغير شرعي، حتى أن الولايات المتحدة قبل تولى الرئيس دونالد ترامب أكدت على ذلك أيضا"

واضاف، ان "ل نشاط استيطاني هو غير قانوني بموجب القانون الدولي، ويقوض فرص حل الدولتين واحتمالات السلام الدائم والشامل والعادل"

الغد ٢٠١٩/١١/٢٠ ص٦

***

سياسيون: القرار الأميركي بشرعنة الاستيطان تغوّل على ملفات الحل النهائي

نيفين عبد الهادي– كلما يظن البعض أن ملف السلام يمضي خطوة نحو الأمام، تفاجئنا اسرائيل أو أحد حلفائها بقرارات تعيد هذا الملف أميالا للخلف، والتراجع، بل وتنقله لمساحة من التعقيد، التي لا يمكن من خلالها إلاّ أن نرى في الحلّ القريب مستحيلا، وبعيد المنال، من خلال قرارات مفاجئة أحادية الجانب، تقترب من خطوط عملية السلام الحمراء، إن لم تكن تتجاوزها، وتتغوّل على ملفات الحل النهائي، بشكل يعيد لرماد الصراع الفلسطيني الإسرائيلي فتيل ناره.أمس الأول، فاجأت الولايات المتحدة الأميركية العالم، بقرارها الرامي لشرعنة بناء المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية، حيث نقلت أنباء عن وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو أن الولايات المتحدة خففت سياستها بشأن المستوطنات في الضفة الغربية، وأنها لا تعتبر خرقا للقانون الدولي وان بناء المستوطنات شرعي، ولا ينتهك القانون الدولي، ليلغي بذلك القانون الأمريكي لعام ١٩٧٨، والذي ينص على أن واشنطن تعتبر المستوطنات «انتهاكًا للقانون الدولي.ومن مفارقات القرار الأمريكي أن بومبيو قال إن الوضع النهائي للضفة الغربية يجب أن يتم تحديده عن طريق مفاوضات بين الإسرائيليين والفلسطينيين، مقابل إجراءات احادية الجانب تضع

وجهة بوصلة السلام في مهبّ رياح قرارات أميركا واسرائيل، سيما وأن إدارة ترامب تعتقد أن المسائل القانونية المتعلقة بالمستوطنات هي أمر يخص المحاكم الإسرائيلية.وبطبيعة الحال فإن هذا الموقف قوبل برفض أردني، حيث أكد وزير الخارجية وشؤون المغتربين أيمن الصفدي الموقف الأردني الثابت الراسخ في إدانة المستوطنات الإسرائيلية ورفضها خرقا للقانون الدولي،محذرا من خطورة تغيير الولايات المتحدة موقفها إزاء المستوطنات وأثره على جهود تحقيق السلام في وقت تواجه فيه العملية السلمية تحديات غير مسبوقة نتيجة السياسات والممارسات الإسرائيلية التي تقتل كل فرص حل الصراع. وفي قراءة خاصة لـ»الدستور» أكد سياسيون أن القرار الأميركي بدعم إسرائيل في بناء مستوطنات على الأراضي الفلسطينية، يقوض الأساس القانوني لتسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، ويرجعه عشرات الخطوات للخلف، مطالبين بضرورة أن يكون هناك تحرك عربي لمواجهة القرار.

ورأى متحدثو «الدستور» أن انشغال الدول العربية بقضاياها أبعد الحضور العربي عن ملف السلام، والصراع الإسرائيلي الفلسطيني، الأمر الذي فتح الباب لإسرائيل وحلفائها اتخاذ اجراءات من شأنها جعل السلام مستحيلا، كما أبقت الأردن وحده في مواجهة هذه القرارات السلبية، مما يستدعي تحركات دبلوماسية جادة لحث أميركا واسرائيل على العودة إلى طاولة المفاوضات بشكل عملي دون استباق ذلك بأي قرارات، فقرار شرعنة المستوطنات لا يتسق مع القانون الدولي، ويضرب عملية السلام بشكل مباشر.ودعوا لضرورة اطلاق دبلوماسي فلسطيني أردني، مدعوم بطبيعة الحال بالعربي، والدولي، بشكل عاجل لحماية ما تبقى من فرص السلام، وحل الصراع على أساس الشرعية الدولية، والوصول لحلول عادلة للشعب الفلسطيني الذي تمارس بحقه أشكال من الظلم الكبير.ونبّه ذات المتحدثين إلى أن هذه الإجراءات ستجعل من الدولة الفلسطينية حلما بعيد المنال، إن لم يكن مستحيلا، ذلك أن التوسع في الإستيطان سوف يقسم جغرافيا المنطقة، وسيجعل من انشاء دولة أمرا غير ممكن، كونه يستولي على مساحات، ولذلك أثر على جغرافيا المكان، محذرين في الوقت ذاته أن لذلك أثر أيضا على الأردن، ذلك أن اقامة الدولة الفلسطينية مصلحة أردنية.

الحباشنة الوزير الأسبق المهندس سمير الحباشنة، قال أن القرار الأميركي يأتي في سياق ازدرائهم للقوانين وللعرب، وقناعتهم بأن الأمة العربية منشغلة بقضاياها التي هي بالغالب صنيعة أياد خارجية، وكل من هذه الدول يغني على ليلاه، حتى اقطارنا التي كنا نعتمد عليها منشغلة أيضا بقضاياها، فالقرار نتاج لما آلت اليه الأمة، عليها أن تراجع حساباتها خلال المرحلة الحالية، فما تمر به فلسطين اليوم، ووقوف الأردن وحده في مواجهة ذلك، سيؤول لآخرين إن لم تتبنه الأمة العربية لذلك.ونبّه الحباشنه إلى أن فلسطين اليوم تخضع للمصادرة وقضم المناطق، ونهب الثروات، من قبل اسرائيل وحلفائها، وهذا بطبيعة الحال غاية في الخطورة، ويجعل من السلام مستحيلا، الأمر الذي يفرض تحركا عربيا جادا لمواجهة ذلك، وأن لا يترك الأردن وحده في مواجهة هذا الشدّ العكسي ضد السلام، والهجمة لإستهداف كلي وجذري لكل

ما من شأنه أن يحقق أي تقدّم في العملية السلمية.وقال الحباشنه لم يعد شيئا غير متوقع من اسرائيل وحلفائها، لكن يجب أن يكون رد عربي على هذه الهجمة، وآن الأوان لهذه الأمة أن تنهض، وأن لا تترك الأردن وحده الى جانب أشقاء الروح في فلسطين، وذلك يجب أن يكون بتحرك أردني فلسطيني مشترك دبلوماسي يسانده موقف دولي وعربي، واستنهاض نخوة العرب، لمواجهة الموقف الأميركي المعادي، لفلسطين وللسلام.

المعايطة اعتبر الوزير الأسبق سميح المعايطه أن القرار ليس مفاجئا فما يجري من تغييرات بالسياسة الأميريكة تجاه القضية الفلسطينة، مسألة باتت طبيعية، فتاريخيا كانت حليفا لإسرائيل، ولكيان الاحتلال في معاركة السياسية والعسكرية، ولكن علينا هنا الإشارة إلى أن القرارت في عهد الرئيس ترامب تميل بشكل أكبر لوجهة النظر المتطرفة الإسرائيلية، التي أدارت ظهرها لمبدأ السلم وعميلة التفاويض، حتى أنها اكتفت بمجموعة قرارت أميركية كانت تخدم الأهداف الإسرائيلة مثل قرار نقل السفارة وضم الجولان، وقرار أمس الأول بشرعنة الإستيطان.ولم يستبعد المعايطه أن تشهد المرحلة القادمة قرارات أخرى، تعرقل من عملية السلام، وتخدم وجهة النظر الاسرائيلية ومساعيها في قتل العملية السلمية، منبها إلى أنه عمليا مع شرعنة الإستيطان لا يبقى جغرافيا لفكرة الدولة الفلسطينة، ذلك أن الضم يستولي على المساحات، وفي نهاية المطاف سيكون نوع من عبثية الحديث عن دولة فلسطينية.ولفت المعايطه إلى أن الأردن موقفه واضح وقد أعلن عنه في هذا الشأن، مشددا على أن شرعنة الإستيطان والتوسع به وجعله أمرا لا يخالف القانون الدولي، يمسنا بشكل مباشر، ذلك أن اقامة الدولة الفلسطينية مصلحة اردنية، وقبل ذلك هو فتح باب للتخوف من التوطين، والوطن البديل، الأمر الذي يجعل من المخاوف الأردنية مشروعة، وبالتالي فإن اقامة الدولة ورفض أي قرارات توجه الملف لعكس ذلك مسألة تمسنا ونحن نرفضها.ورأى المعايطه أن هناك ضرورة لوجود موقف عربي ودولي يقف بحزم حيال هذه القرارات التي من شأنها إعادة العملية السلمية آلاف الأميال للخلف.

العزايزة ، طالب الوزير الأسبق المهندس وجيه العزايزة بضرورة عقد اجتماع طارئ لجامعة الدول العربية لبحث القرار الأميركي، والمطالبة بآخر أممي، لغايات ايصال رسالة عربية ودولية بخطورته.

وأشار عزايزه إلى أن قرارات ادارة ترامب في مجملها تنحاز لليمين الإسرائيلي، كقرار نقل السفارة الى القدس، وموقفها من دعم الأنروا وغيرها من القرارات التي تبتعد عن قرارات الشرعية الدولية، وتضع الكثير من العقبات أمام عملية السلام. وشدد عزايزه على أن القرار الأميركي بشأن المستوطنات يعد حلقة جديدة من التجاوزات على عملية السلام، وضربة مباشرة لكل محبي السلام، والساعين له، ويجب أخذ اجراءات لمنعه، ولوقف أي قرارات من شأنها عرقلة السلام.

الدستور ٢٠١٩/١١/٢٠ ص٥

***

اعتداءات

المتطرفان أرئيل وغليك يقتحمان (الأقصى)

القدس المحتلة – كامل إبراهيم– اقتحم وزير الزراعة الإسرائيلي الأسبق أوري أرئيل والمتطرف «يهودا غليك» وعشرات المستوطنين المتطرفين صباح أمس المسجد الأقصى المبارك من باب المغاربة بحراسة أمنية مشددة.وسبق عملية الاقتحام انتشار مكثف لقوات الشرطة والقوات الخاصة على طول مسار الاقتحامات من باب المغاربة وحتى باب السلسلة وفرت الحماية الكاملة لهؤلاء المتطرفين.وذكرت دائرة الأوقاف الإسلامية بالقدس المحتلة أن ٤٧ مستوطنًا بينهم «أرئيل» و«غليك» اقتحموا المسجد الأقصى خلال الفترة الصباحية، وتجولوا في اروقته، وتلقوا شروحات عن «الهيكل» المزعوم.

وقالت الاوقاف الاسلامية ان عدد السياح الأجانب الذين اقتحموا المسجد الأقصى صباحاً بلغ ٢٥٣٠سائحاً من جنسيات مختلفة.

وأوضحت الاوقاف ان عدد المقتحمين في الفترة الثانية بعد صلاة الظهر من المستوطنين كان ٢٢مستوطناً فيما بلغ عدد السياح الأجانب ١٨٩٠سائحاً اجنبياً.

وأوضحت أن المستوطنين المقتحمين أدوا طقوسًا تلمودية في الأقصى، وتحديدًا في منطقة باب الرحمة.

وواصلت شرطة الاحتلال إجراءاتها وممارساتها التعسفية بحق المصلين والمرابطين في المسجد الأقصى وخاصة خلال فترة الاقتحامات باحتجاز هويات المصلين أثناء دخولهم للمسجد الأقصى، وخاصة النساء والشبان والنبش والتفتيش بحقائب الطلاب في الفترة الصباحية ومنع بعضهم من دخول المسجد.

وهدمت قوات الاحتلال، صباح أمس منزلين في الضفة، و٣ أخرى في القدس المحتلة، حيث أجبرت عائلة على هدم منزلها بيدها.

وأفادت مصادر حقوقية فلسطينية أن آليات بلدية الاحتلال هدمت منزلا في قرية جبل المكبر جنوب القدس، بحجة البناء دون ترخيص.

وكانت آليات الاحتلال برفقة طواقم البلدية والشرطة والقوات الخاصة، حاصرت منزلا في جبل المكبر جنوب القدس المحتلة وشرعت بتفريغ بعض محتوياته، يعود لعائلة العباسي، ثم هدمته دون سابق انذار.كما أجبرت بلدية الاحتلال، عائلة المواطن موسى عواد خلايلة على هدم منزله ذاتيا في بلدة جبل المكبر جنوب شرق القدس، بحجة عدم وجود تراخيص.

وقال خلايلة: إن بلدية الاحتلال في القدس أجبرته على هدم منزله الذي يعود لنحو ١٣٠ عاما تجنبا لتكاليف الهدم الطائلة في حال هدمته جرافات الاحتلال.

وأضاف، أن بلدية الاحتلال منعته قبل تسلميه قرار الهدم من إصلاح المنزل أو ترميمه.

إلى ذلك هدمت جرافات تابعة لبلدية الاحتلال منزلا في منطقة دير السنة من جبل المكبر، يعود للمواطن فؤاد غروف.

كما حاصرت قوات الاحتلال بأعداد كبيرة منزل يعود لعائلة شقيرات وأفرغت بعض محتوياته تنفيذا لهدمه، إلا أن العائلة تمكنت من تأجيل القرار.

وفي السياق، هدمت جرافات الاحتلال منزلين بمنطقة البص في مخيم العروب شمال الخليل، بحجة عدم الترخيص. يعودان للشقيقين خالد ونبيل خنة.

وأفاد خالد خنه، بان سلطات الاحتلال قامت بهدم منزله حيث كان يستعد للسكن فيه مع أفراد عائلته، إضافة لمنزل شقيقه نبيل، ومساحة كل منزل ٢٠٠ متر مربع.

كما حاصرت قوات الاحتلال باعداد كبيرة منزل يعود لعائلة صالح علوا في بيت حنينا شمال القدس المحتلة تمهيداً لهدمه وافرغت بعض محتوياته تنفيذا لهدمه، الا ان العائلة تمكنت من تأجيل القرار.

وشنت قوات الاحتلال الإسرائيلي فجر أمس حملة دهم وتفتيشات في مناطق مختلفة بالضفة الغربية والقدس المحتلتين، تخللها اعتقال عددا من الشبان.

ووفقا لجيش الاحتلال فإن جنوده اعتقلوا ١٩ شاباً خلال حملة مداهمات واقتحامات بالضفة، حيث جرى تحويلهم للتحقيق لدى الأجهزة الأمنية بحجة المشاركة في أعمال مقاومة شعبية ضد المستوطنين وقوات الاحتلال. وتركزت حملة الاعتقالات في محافظة القدس، حيث اعتقلت شرطة الاحتلال ١٥ شابا من بلدة العيسوية، وسلمت سبعة آخرين بلاغات لمراجعة مخابراتها.واقتحمت شرطة الاحتلال معززة بالوحدات الخاصة العيسوية، وداهمت عدة منازل وفتشتها وروعت سكانها.كما سلمت قوات الاحتلال، سبعة شبان بلاغات لمراجعة مخابراتها.وتتعرض العيسوية لحملة مسعورة من قبل سلطات الاحتلال، تتمثل في ملاحقة المواطنين والتجار وتنفيذ عمليات اقتحام واعتقال وهدم منازل ومنشآت. إلى ذلك، واصلت قوات الاحتلال المداهمات في الضفة، حيث اعتقل جنود الاحتلال، طفلين من قرية دير نظام، وشابا من بلدة سلواد في محافظة رام الله.كما اعتقلت قوات الاحتلال، الأسير المحرر مهند عبد الحليم شبراوي، بعد أن داهمت منزله في بلدة سلواد.

وأفاد المنسق العام للمقاومة الشعبية، منذر عميرة، أن جنود الاحتلال اعتقلوا الناشط مازن العزة من سكان مخيم العزة شمال بيت لحم، عندما ذهب لتخليص نجله آدم من بين أيدي الجنود.

وذكر أن قوات الاحتلال أطلقت لاحقا آدم، وأبقت على والده رهن الاعتقال.وفي شمال الضفة الغربية، اعتقلت قوات الاحتلال شابين عقب اقتحام منزلهما في مخيم جنين وسط مداهمات وتفتيش للمنازل.

الرأي ٢٠١٩/١١/٢٠/ص١٠

***

عنصرية

عدالة" يطالب بفتح تحقيق جنائي ضد نتنياهو بسبب التحريض والعنصرية

الناصرة ١٨-١١-٢٠١٩ وفا – طالب مركز "عدالة"، اليوم الاثنين، المستشار القضائي للحكومة الإسرائيلية أفيحاي مندلبليت، باسم القائمة المشتركة، بفتح تحقيق جنائي ضد رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، بسبب التحريض على المواطنين العرب بشكل عام وضد نواب القائمة المشتركة بشكل خاص والعنصرية ضدهم.

وجاء في رسالة بعثها المركز إلى مندلبليت، إن نتنياهو لا ينفك يحرض على المواطنين العرب وقيادتهم السياسية وممثليهم في الكنيست بشكل عنصري متكرر وممنهج، كان آخرها في مؤتمر الليكود في تل أبيب الأحد الماضي.

وأوضح المركز أن نتنياهو تمادى بالتحريض ضد النواب العرب خلال خطابه الذي بثته قنوات التلفزة وتم نشره على حساباته في مواقع التواصل الاجتماعي، وزيادة في التحريض، وضعت لافتة ضخمة في الخلفية كتب عليها "تمنع حكومة أقلية خطرة ومتعلقة بداعمي الإرهاب".

وأكدت الرسالة التي نشرها مركز "عدالة" عبر موقعه الإلكتروني، أن تحريض نتنياهو ضد النواب والمواطنين العرب ليس بجديد ولا وليد اللحظة، بل هو متكرر وممنهج، ويشكل خطرًا كبيرًا على من يحرض عليهم، خاصة أن شبكات التواصل الاجتماعي ضجت بعبارات عنصرية وتحريضة من قبل ناخبي نتنياهو وداعميه ضد النواب العرب، بعد التحريض المباشر خلال المؤتمر.

وأضافت أن "تحريض نتنياهو خطير بدرجة كبيرة كونه يترأس حزبا كبيرا ويشغل منصب رئيس الحكومة منذ ١٠ سنوات، ويستغل منصبه والسلطة الكبيرة الممنوحة له للتحريض ضد المواطنين العرب ونواب القائمة المشتركة، مع أنه يعلم جيدا أن هذه التصريحات ستلقى انتشارا واسعا وستحرض بشكل كبير ناخبيه وداعميه".

وفي تعقيبها على الرسالة، قالت القائمة المشتركة إن "نتنياهو تجاوز في الأيام الأخيرة كل الحدود في التحريض الخطير ومحاولات نزع الشرعية عن القائمة المشتركة، وأنه يواصل التحريض ضد العرب ككل من أجل الحفاظ على منصبه، وسيستمر بنشر الأكاذيب حول دعم الإرهاب".

وكالة الأنباء الفلسطينية وفا ٢٠١٩/١١/١٨

***

تقارير

انتفاضة عالمية ضد شرعنة المستوطنات الإسرائيلية

يعتبر الإعلان الأمريكي بأن واشنطن لم تعد تعتبر المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة غير شرعية، ضربة جديدة للتوافق الدولي حول النزاع بين إسرائيل والفلسطينيين، وجاء ليضاف إلى سلسلة من الإجراءات التي اتخذتها الإدارة الأمريكية لصالح إسرائيل، فمنذ وصول الرئيس دونالد ترامب إلى السلطة، اعترفت واشنطن بقرار أحادي بالقدس عاصمة لإسرائيل وبسيادة الدولة العبرية على الجولان السوري المحتل. ويتناقض قرارها الأخير الأحادي أيضا مع السياسة التقليدية الأمريكية منذ عقود.

ولم تكشف إدارة ترامب حتى الآن عن خطة للسلام قالت إنها أعدتها لحل النزاع الفلسطيني الإسرائيلي، ويرفضها الفلسطينيون مسبقا استنادا إلى المواقف الأمريكية الأخيرة من إسرائيل.

ويبدو أن تأثير القرار الأمريكي على الأرض في الضفة الغربية والقدس الشرقية المحتلتين حيث يعيش أكثر من ٦٠٠ ألف مستوطن إسرائيلي سيكون محدودا. ويرى الفلسطينيون أن إسرائيل تبني المستوطنات على أراض هي جزء من دولتهم المستقبلية. ويرى محللون أن الخطوة الأمريكية ستشجع حركة الاستيطان الإسرائيلية. ويرى كبير المحللين في شؤون الشرق الأوسط في مركز أبحاث الأزمات الدولية عوفر سالزبرغ أن الولايات المتحدة تحاول إضعاف الضغط القانوني على حليفتها إسرائيل. ويقول «تحاول إدارة ترامب فضح الإجماع الدولي بشأن هذه المسألة المتعلقة بعدم قانونية المستوطنات». وبحسب سالزبرغ، فإن المستوطنين الإسرائيليين جزء من دائرة نتانياهو اليمينية، والتغيير في السياسة الأمريكية مهد الطريق لضم إسرائيل للمستوطنات.

الأمم المتحدة: المستوطنات الإسرائيلية غير شرعية

أعلنت الأمم المتحدة أمس أن التغير في السياسة الأمريكية ليس له أي تأثير على الوضع القانوني للمستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة والقدس الشرقية، مؤكدة أن المستوطنات تنتهك القانون الدولي، وقال المتحدث باسم مكتب حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة روبرت كولفيل إن «تغير السياسة في دولة لا يعني تعديلا لقانون دولي موجود أو لتفسيره من قبل محكمة العدل الدولية ومجلس الأمن». وصرح للصحفيين أن مكتب الحقوق «سيواصل تبني الموقف الذي تعتمده الأمم المتحدة منذ فترة طويلة وهو أن المستوطنات الإسرائيلية هي انتهاك للقانون الدولي.«

وتعيش غالبية المستوطنين في مستوطنات تعتبرها المحاكم الإسرائيلية قانونية. ويتعارض قرار واشنطن مع موقف بقية دول العالم وينتهك قرارات مجلس الأمن التي تقضي بأن المستوطنات غير قانونية لأنها مبنية على أراض محتلة.

إسرائيل تحتفل من داخل المستوطنات

رحبت إسرائيل أمس بحرارة بالموقف الأمريكي الجديد الذي اعتبر أن المستوطنات في الضفة الغربية المحتلة لا تتعارض مع القانون الدولي، بينما أعلنت السلطة الفلسطينية أنها ستدعو الى فتح تحقيق دولي بقانونية موقف واشنطن. ورحب رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو بالإعلان الأمريكي، وقام نتانياهو بجولة أمس في مجمع مستوطنات غوش عتصيون جنوب مدينة بيت لحم والتقى رؤساء المجالس الاستيطانية في الضفة الغربية، وقال خلال جولته «أعترف بأنني منفعل جدا. نحن متواجدون في غوش عتصيون التي طردنا منها إبان حرب الاستقلال، وها نحن في هذا اليوم التاريخي حيث تم تحقيق إنجاز عظيم لدولة إسرائيل بعد أن صححت إدارة الرئيس دونالد ترامب ظلما تاريخيا ووقفت إلى جانب الحقيقة والعدل.«

وقال نتانياهو إن الإعلان الأمريكي «لا يمنع حصول مفاوضات بل على العكس فهذا يدفع السلام قدما لأنه لا يمكن بناء السلام الحقيقي على الأكاذيب». وتعتبر الأمم المتحدة أن المستوطنات التي أقيمت على الأراضي الفلسطينية المحتلة من إسرائيل منذ ١٩٦٧، غير قانونية، ويرى جزء كبير من الأسرة الدولية أنها تشكل عقبة كبرى في طريق السلام. وأشادت الطبقة السياسية ومعظم وسائل الإعلام والجمعيات الاستيطانية في إسرائيل بتصريحات بومبيو.وأشاد مجلس المستوطنات «يشع» في بيان باللغة العبرية بقرار إدارة ترامب، وجاء في البيان «نشيد بإدارة ترامب لكشفها عن حقيقة موقف المجتمعات الإسرائيلية في يهودا والسامرة ووادي الأردن.«

وأضاف «بعد الاعتراف الأمريكي، يجب أن ننتقل إلى مرحلة تطبيق السيادة على الاستيطان الإسرائيلي». وانضم وزير الخارجية الإسرائيلي يسرائيل كاتس إلى التهنئة. وقال «حق الشعب اليهودي في أرض إسرائيل أمر لا جدال فيه.«ويرى كبير المحللين في شؤون الشرق الأوسط في مركز أبحاث الأزمات الدولية عوفر سالزبرغ أن الولايات المتحدة تحاول إضعاف الضغط القانوني على حليفتها إسرائيل. وقال سالزبرغ «تحاول إدارة ترامب فضح الإجماع الدولي بشأن هذه المسألة المتعلقة بعدم قانونية المستوطنات». وبحسب سالزبرغ، فإن المستوطنين الإسرائيليين جزء من دائرة نتانياهو اليمينية، والتغيير في السياسة الأمريكية مهد الطريق لضم إسرائيل للمستوطنات.

فلسطين تطالب بتحقيق دولي

أعلن أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية صائب عريقات في مؤتمر صحفي في رام الله أن السلطة الفلسطينية بدأت بمجموعة من الخطوات ضد الموقف الأمريكي الأخير بشأن الاستيطان ومنها التوجه إلى المؤسسات الدولية. وأضاف: سنتوجه إلى مجلس الأمن وإلى الجمعية العامة للأمم المتحدة وإلى محكمة الجنايات الدولية وإلى مجلس حقوق الإنسان ضد هذا القرار، وبدأنا مداولات في الأمم المتحدة لتقديم مشروع قرار في مجلس الأمن.ومن الخطوات التي ستقوم بها السلطة الفلسطينية

أيضا، وفقا لعريقات، الطلب من المحكمة الجنائية الدولية فتح تحقيق قضائي رسمي مع المسؤولين الإسرائيليين في ما يتعلق بالمستوطنات.وأضاف: نتوقع اعتراض الولايات المتحدة لكننا سنقدم على هذه الخطوة، دعوا الولايات المتحدة تستخدم حق النقض ضد القانون الدولي.ومن الخطوات التي ستقوم بها السلطة الفلسطينية أيضا، وفقا لعريقات، "سنذهب إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة وسنطلب من المحكمة الجنائية الدولية فتح تحقيق قضائي رسمي مع المسؤولين الإسرائيليين في ما يتعلق بالمستوطنات."

إدانات دولية ضد الإعلان الأمريكي

نأى الاتحاد الأوروبي بنفسه بسرعة عن الموقف الأمريكي الجديد، مذكرا بأن موقفه واضح ولا يتغير، ويقضي بأن كل نشاط استيطاني غير قانوني بموجب القانون الدولي ويعرض للخطر إمكانية بقاء حل الدولتين وآفاق سلام دائم. وقالت وزيرة خارجية الاتحاد الأوروبي فيديريكا موغيريني إن الاتحاد الأوروبي يدعو إسرائيل إلى وضع حد لأنشطتها الاستيطانية بما يتماشى مع التزاماتها بصفتها سلطة احتلال. وأكدت وزارة الخارجية المصرية عبر متحدثها المستشار أحمد حافظ، التزام مصر بقرارات الشرعية الدولية والقانون الدولي في ما يتعلق بوضعية المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة، باعتبارها غير قانونية وتتنافى مع القانون الدولي.

ودان الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط الإعلان الأمريكي، معتبرا إياه تطوراً بالغ السلبية ومعربا عن انزعاجه الشديد حيال الاستخفاف بمبدأ قانوني مستقر نص عليه القانون الدولي. واعتبر أن مغزى الإعلان الأمريكي هو أن القوة هي التي تصنع الحق.وفي أنقرة، اعتبر وزير الخارجية التركي مولود تشاوش أوغلو أمس أن إسرائيل ليست فوق القانون الدولي. وكتب في تغريدة على تويتر: "ليست هناك أي دولة فوق القانون الدولي. التصريحات التي تأخذ شكل فرض الأمر الواقع ليست لها أي صلاحية في نظر القانون الدولي". والعلاقات بين تركيا واسرائيل متوترة وغالبا ما تشهد مشادات كلامية بين الرئيس التركي رجب طيب أردوغان ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو، والرئيس أردوغان المدافع بشدة عن القضية الفلسطينية كان في نهاية العام ٢٠١٧ في مقدمة معارضي نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس.

لوسيل ٢٠١٩/١١/٢٠

***

القضية الفلسطينية.. هكذا تملص ترامب من إرث أوباما

الجزيرة – محمد المنشاوي – واشنطن – شكل إعلان إدارة الرئيس دونالد ترامب أن المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية "لا تتعارض مع القانون الدولي" انحرافا كبيرا في سياسة أميركية معتمدة منذ أربعة عقود بشأن المستوطنات.

ولم يكن موقف ترامب الأخير مفاجأة، إذ إنه جاء متسقا مع خطوات اتخذها في الفترة الماضية، وهو بذلك يخالف ما عهدته الإدارات السابقة وخاصة إدارة الرئيس باراك أوباما.

شرعية المستوطنات

قبل انتهاء حكم الرئيس أوباما بثلاثة أسابيع، أقدمت واشنطن على خطوة غير مسبوقة بالامتناع عن استخدام حق النقض (الفيتو) لعرقلة صدور قرار من مجلس الأمن الدولي رقم ٢٣٣٤ الذي يدين وبشكل واضح الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية.

ومنذ عام ١٩٨٠ أقدمت كل الإدارات الأميركية على استخدام الفيتو حماية لإسرائيل من صدور أي قرار ضدها من مجلس الأمن الدولي.

من هنا يعد قرار ترامب انقلابا على المواقف الأميركية الرسمية، خاصة موقف إدارة أوباما الذي كان يأمل معه وضع إطار جديد لعلاقة بلاده بأحد أهم ملفات الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

حل الدولتين

تمسكت كل الإدارات الأميركية بفكرة حل الدولتين كهدف نهائي من الوساطة والإشراف على أي مفاوضات تجمع بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وعبر الرئيس أوباما عن موقف واضح مؤيد لفكرة الدولتين اللتين تعيشان إلى جوار بعضهما البعض خلال خطابه الشهير بجامعة القاهرة، واستمر موقف أوباما كذلك خلال فترتي حكمه.

وبعد أسابيع من وصوله إلى الحكم، أعرب ترامب عن استعداده للقيام بدور الوسيط من أجل إنهاء الصراع بين الطرفين، إلا أنه أكد أن واشنطن لم تعد متمسكة بحل الدولتين، وأنه يترك لطرفي النزاع التوصل لاتفاق يتضمن حل دولتين أو لا يتضمن.

ثم عبر جاريد كوشنر صهر ومستشار الرئيس ترامب أن طرح "صفقة القرن" سيتجنب ذكر حل الدولتين.

مستقبل القدس

لم يتحدّ الرئيس أوباما قرارا صدر من الكونغرس عام ١٩٩٥ يصف القدس بأنها عاصمة إسرائيل، إلا أنه ومثل سابقيه من الرؤساء الأميركيين استخدم صلاحياته الواسعة في مجال السياسة الخارجية

لإبقاء سفارة بلاده في مدينة تل أبيب. واعترف أوباما في برنامج الحزب الديمقراطي عام ٢٠١٢ بالقدس عاصمة لإسرائيل مع ترك الأمر لمفاوضات مستقبلية بين الطرفين.

وبعد وصوله إلى الحكم، اعترف ترامب بالقدس مدينة موحدة غير مقسمة عاصمة لإسرائيل في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٧، ثم أمر في مايو/أيار ٢٠١٨ بنقل سفارة بلاده من تل أبيب إلى القدس، منهيا موقفا أميركيا راسخا بترك مصير القدس النهائي لمفاوضات مباشرة بين الإسرائيليين والفلسطينيين، مع عدم ممانعة أن يقيم الفلسطينيون عاصمة دولتهم المستقلة في شرق القدس أو إحدى ضواحيها حال توصل الطرفان لاتفاق نهائي بهذا الخصوص.

العلاقات مع الفلسطينيين

جمعت إدارة الرئيس أوباما علاقات جيدة مع الجانب الفلسطيني، وحاول أوباما الجمع بين القيادة الفلسطينية والإسرائيلية، وهو ما جرى أكثر من مرة، إلا أن الطرفين لم ينجحا في التوصل لاتفاق سلام.

وأعلنت القيادة الفلسطينية مقاطعة الجانب الأميركي، وأعلن حينها الرئيس الفلسطيني محمود عباس أن "الولايات المتحدة لم تعد وسيطا في الشرق الأوسط". وردت إدارة ترامب بإعلان توقفها عن تمويل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين)أونروا)، كما أوقفت منح السلطة الفلسطينية مساعدات اقتصادية مقدارها ٢٠٠ مليون دولار.

واتخذت إدارة ترامب موقفا عدائيا إضافيا وأعلنت إغلاق مكتب البعثة الدبلوماسية الفلسطينية في واشنطن التي كانت بمثابة سفارة للسلطة الفلسطينية في الولايات المتحدة.

قضية اللاجئين

توافق الإدارات الجمهورية والديمقراطية على ضرورة ترك قضية مصير اللاجئين الفلسطينيين لجولات المفاوضات النهائية المباشرة التي ترعاها واشنطن بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني.

وقد التزمت إدارة الرئيس باراك أوباما بهذا النهج التقليدي، أما إدارة الرئيس ترامب فقد عبرت في مناسبات عدة عن عدم التزامها بالمسلمات التقليدية، ومنها مصير اللاجئين الفلسطينيين، وألمح وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو إلى أن خطة السلام الجديدة في الشرق الأوسط ستتضمن قطيعة مع المسلمات التقليدية إزاء قضايا رئيسية منها قضية اللاجئين.

الجزيرة ٢٠١٩/١١/٢٠

***

فعاليات

مرصد الثقافة

محاضرة ذكريات من القدس

بدعوة من اللجنة الثقافية فى منتدى بيت المقدس يقام (لقاء الرواد) الذي يستضيف د. عارف زلاطيمو والأستاذ يعقوب الحسيني، في محاضرة بعنوان: «ذكريات من القدس» ويدير اللقاء م. وائل السجدي رئيس اللجنة الثقافية، وذلك الساعة السادسة من مساء اليوم، في مقر المنتدى/ الشميساني – ٥٢ شارع عبدالله بن مسعود مقابل مدرسة الاميرة رحمة بنت الحسن.

الدستور ٢٠١٩/١١/٢٠ ص٢٩

***

آراء عربية

شرعنة المستوطنات ... وتـوقيتــهـا

نسيم عنيزات

أربك الإعلان الأمريكي الأخير بخصوص المستوطنات الإسرائيلية التي اعتبرتها بانها لم تعد غير متسقة مع القانون الدولي العديد من دول العالم خاصة في هذا التوقيت الذي يعيش العالم على ازمات وتحديات كثيرة أبرزها الملف الإيراني الذي يزداد تعقيدا كل يوم بعد إلغاء الولايات المتحدة الاتفاق النووي معها الذي سبب احرجا كبيرا للاتحاد الاوروبي.

كما جاء القرار الاخير أيضا بنفس السياق دون النظر لشركائه الاوروبيين الذين سارعوا بإدانة القرار على لسان اتحادهم الذي دان سياسة إسرائيل ببناء المستوطنات في الأراضي الفلسطينية.

وقالت وزيرة خارجية الاتحاد الأوروبي فيديريكا موغيريني في بيان إن «موقف الاتحاد الأوروبي بشأن الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة واضح ولم يتغير: كل الأنشطة الاستيطانية غير شرعية بموجب القانون الدولي.

كما سبب القرار تحديا جديدا أمام الاردن في موضوع الملف الفلسطيني بعد أن رفض القرار واعتبره مخالفا للشرعية الدولية.

ان الإجراءات الأمريكية الأخيرة يبدو أنها تصب لمصلحة رئيس الوزراء الفلسطيني نتن ياهو لمنحه فرصة جديدة وابرة اخيرة للحياة مع اقتراب انتهاء مهلة خصمه الانتخابي الجنرال يني غانتس في تشكيل حكومته والتي ستنتهي اليوم الاربعاء.

وبالعودة للاردن الذي يبدو ان هذا القرار شكل تحديا جديدا الذي يسير ويسعى ضمن حقول من الألغام في هذا الملف خاصة بعد نقل السفارة الأمريكية الى القدس واعتراف ترامب بانها عاصمة لإسرائيل

وذلك ضمن خطة أمريكية لتنفيذ مبادرة السلام او ما تعرف بصفقة القرن التي أيضا تعتبر الاردن الخاسر الأكبر إضافة لفلسطين حيث تتحرك الأولى شبه وحيدة في هذا الملف الذي يزداد تعقيدا كل يوم في ظل استعدادات نتنياهو أيضا لضم منطقة غور الأردن وبسط السيطرة عليها.

بعد أن أعلن عن ذلك في وقت سابق ضامنا سلفا الدعم والموافقة الأمريكية اذا لم يكن اصلا حاصلا على الضوء الأخضر مسبقا.

يبدو من خلال هذه المسارات والاجراءات الأمريكية انها سائرة في فرض صفقة القرن وتقوية الموقف الإسرائيلي من خلال منحه نقاط قوة إضافية كل حين وإضعاف الموقف الفلسطيني تمكنه من فرض شروطه في حال الجلوس على طاولة النقاش او البحث لا المفاوضات لفرض أمر واقع على الفلسطينيين والاردنيين.

كما يبدو أن ترامب يغازل أيضا ناخبيه وقاعدته اليمينية المتطرفة لدعمه في انتخابات الرئاسة المقرر إجراؤها نهاية العام القادم بعد أن فقد الكثير من الأصوات لدى الشعب الأمريكي بعد الضغوط التي يتعرض لها من مجلس النواب والإعلام الذي ينظر إلى أغلب قراراته بانها متسرعة ولا تصب في المصلحة الأمريكية وتعارض المبادئ التي تنادي بها بلاده خاصة الحريات والمحافظة على السلم إضافة إلى العديد من القرارات كالجدار مع المكسيك لمنع دخول اللاجئين والملف السوري والتركي والعراقي والصين وكوريا ناهيك عن ملفاته الداخلية التي لم تنتهِ منذ اليوم الأول لرئاسته ولغاية الآن لذلك فإنه يسعى أيضا إلى لفت الأنظار وتخفيف الضغوط عنه أيضا.

الدستور ٢٠١٩/١١/٢٠ ص١٧

****

حكومة الاحتلال دولة بلا قانون ويحكمها التطرف والإرهاب

سري القدوة

على مدار التاريخ عاشت دولة الاحتلال العسكري الاسرائيلي بدون اي قانون ولم تلتزم يوما بالتشريعات والقوانين الدولية وعملت على اتباع السياسة الامنية والعسكرية وفرضت قوانينها الخاصة لاستمرار سياستها وقمعها للشعب الفلسطيني ومصادرتها للأراضي وإقامة المستوطنات عليها بطريقة غير شرعية ومتناقضة تماما مع مبادئ القانون الدولي وما اقرته الامم المتحدة من قوانين وإجراءات تحول دون استمرار الاحتلال وسيطرته الكاملة على الاراضي الفلسطينية المحتلة وفرضه القوانين العسكرية والتى تأتي غالبا من ضمن القرارات التي يتخذها الحاكم العسكري وبتوصيات دوائر المخابرات الاسرائيلية وأجهزة الامن وجيش الاحتلال ومؤسساته العسكرية وان تلك القوانين والإجراءات هي قوانين عسكرية تتناقض تماما مع مبادئ القانون الدولي الاساسية وما يصدر عن الامم المتحدة من قرارات تتعلق بالقضية الفلسطينية.

إن الجرائم التي تمارسها سلطات الاحتلال العسكري هي جرائم تتبع مؤسسات الدولة الرسمية وتقوم بممارستها ضمن قانون عسكري خاص بالاحتلال وقد بلغت هذه الممارسات ذروتها حيث مارس جيش الاحتلال القتل المتعمد بحق ابناء الشعب الفلسطيني وقام بتنفيذ الاعدامات الميدانية مستمدا قوته وإسناده من الحماية التي يوفرها المستوى السياسي والقضائي لدى حكومة الاحتلال ودعمهم للمجرمين والقتلة ومن الحماية التي يوفرها الاسناد الاميركي للاحتلال وسياساته في ظل استمرار عجز الامم المتحدة على مواجهة الجرائم الاسرائيلية واتخاذ موقف بشأنها.

ان قيام سلطات الاحتلال بإجراءات وممارسات ارهابية وقيام قوات الاحتلال وباعترافها باغتيال ثمانية افراد من عائلة واحده حين دمرت منزلهم فوق رؤوسهم في دير البلح، وقبل أيام سرقت قوات الاحتلال نور عين الصحافي معاذ عمارنة واعترفت بذلك، وفي قرية العيسوية بالقدس يتواصل مسلسل العنف الإسرائيلي غير المبرر كان آخر حلقاته الاعتداء بالضرب على المواطن محمد أبو الحمص قبل الإقدام على اعتقاله، وفي سلوان اطلق مستوطن الرصاص الحي في الهواء، واصابت قوات الاحتلال طفلين حالتهما خطيرة خلال مواجهات في مخيم الجلزون، وأوقعت اصابات بين جامعة الخضوري في طولكرم، اضافة الى اعتداء عدد من المستوطنين على مزارع في الخضر وإصابته بجروح بليغة في وجهه، وأوقعت عشرات الاصابات في صفوف الصحفيين المتضامنين مع المصور عمارنة كما أعدمت ميدانيا الشاب فارس أبو ناب في القدس المحتلة دون أن يشكل أي خطر على جنود الاحتلال.

ان حالة القمع والإرهاب والسلوك الهمجي والوحشي لدولة الاحتلال الاسرائيلي وعدوان قوات الاحتلال المتواصل ضد أبناء شعبنا في كافة مناحي حياتهم شكلت اساسا للقمع والتنكيل المنظم حيث يستمر مسلسل جرائم الاحتلال المتواصل بحق المواطنين الفلسطينيين وحياتهم وممتلكاتهم حيث عمدت سلطات الاحتلال على تكريس تلك الممارسات كمنهج قمعي وانتشار لغة العربدة والسيطرة والعنصرية والكراهية وتترجم في ذات الوقت موقف وسياسة استعلائية اتجاه الفلسطيني تفضي في جميع الحالات الى استهتار جيش الاحتلال بحياة المواطنين الفلسطينيين وأرضهم وممتلكاتهم ومقدساتهم عبر الاعتداء عليهم ليجد الفلسطيني نفسه معرض للموت وهو بداخل منزله ولا يوجد أي ضمانات لاستمرار حياته.

انه وفي ظل ما يجرى من جرائم تتناقض مع القوانين الدولية لا بد من التوجه الى مضاعفة المسؤوليات الاخلاقية والقانونية والإنسانية الملقاة على عاتق دول الاتحاد الاوروبي والمحاكم الوطنية في تلك الدول والمحكمة الجنائية الدولية للعمل على متابعة ملف جرائم الاحتلال وضرورة تقديم ومحاكمة قادة الحرب الاسرائيليين على جرائمهم وتنكيلهم وممارساتهم بحق الشعب الفلسطيني.

الدستور ٢٠١٩/١١/٢٠ ص١٧

***

حقوق يجب استعادتها

حمادة فراعنة

منذ بداية نشر الحلقة الأولى «الباقورة والغُمر خطوة أولى» يوم الثلاثاء ٢٠١٩/١١/١٢، مروراً بالحلقة الثانية «لماذا القرار ودوافعه» ٢٠١٩/١١/١٣، والثالثة « علاقات أردنية إسرائيلية مسمومة» ٢٠١٩/١١/١٥، لم تكن عرضاً للثقافة، بل مقدمات مقصودة وصولاً للرابعة يوم ٢٠١٩/١١/١٧، وجوهرها وهدفها» استعادة الممتلكات الأردنية» والتركيز عليها وجعلها هدفاً ومراداً وحقاً يجب استعادته، وشعاراً يجب العمل من أجله، إنها حقوق عشرات الالاف من الأردنيين مثبتة بالطابو والسجلات العقارية، على قاعدة القانون الدولي الدالة على عدم إهدار الحقوق وعدم سقوطها بالتقادم للأفراد والعائلات، وعلى قاعدة المعاملة بالمثل الأردنية الإسرائيلية.

لقد أقرت الحكومة الأردنية حق الإسرائيليين في قطعة الأرض المشتراة في الباقورة، وعدم الاستيلاء عليها أو مصادرتها، بل عرضت شراءها من أصحابها الإسرائيليين ولكن حكومة المستعمرة رفضت ذلك، وبنفس المعيار والقيمة والتوجه والحق يجب المطالبة باستعادة حقوق الأردنيين وممتلكاتهم في اللد والرملة ويافا وحيفا وعكا وصفد وبيسان وبئر السبع الواضحة والثابتة.

شعار وبرنامج وخطة عمل يجب عملها وبلورتها وصياغتها من قبل نقابة المحامين الأردنيين بعيداً عن التهويش والشعارات غير القانونية وذات الطابع السياسي بل بواقعية ووطنية ومهنية المحامين الأردنيين المعهودة، واعتماداً على القانون الدولي، وتسليح الحكومة والنواب والأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني بهذه الرؤية القانونية باعتبارها سلاحاً حقوقياً يمكن الاعتماد عليه للعمل من أجل استعادة هذه الحقوق.

النضال من أجل الحقوق واستعادتها لا يقتصر على أدوات، واسقاط أدوات، بل البحث عن كل الأدوات الملائمة التي شرعها القانون الدولي بما فيها العمل المسلح للشعوب المضطهدة المستعمرة المظلومة، ولكن للعمل المسلح شروطه وظروفه، التي قد تكون متوفرة وقد لا تكون، مثلما النشاط الدبلوماسي والسياسي والجماهيري والقانوني له معطياته وأهميته، وها هي فلسطين بدعم أردني و١٧ دولة عربية وإسلامية وصديقة تهزم نفوذ الولايات المتحدة ومعها المستعمرة الإسرائيلية، وتحصل على قرارات بالأغلبية لدى لجان الأمم المتحدة لصالح قضاياها المشروعة والعادلة، ورغم أن اللاجئين لن يعودوا من خلال هذه القرارات، ولكنها تُثبت حقهم بعد سبعين سنة من تشردهم، وفلسطين لن تتحرر من خلال هذه القرارات ولكنها تبقى حية حتى تتوفر العوامل والظروف الموضوعية والذاتية التي تستوجب التخلص من الاحتلال والعنصرية والصهيونية، وتفرض إزاحتهم وهزيمتهم.

لدينا كأردنيين من أصول فلسطينية حقوق وممتلكات في فلسطين منذ ما قبل انتهاء الانتداب البريطاني يوم ١٥ أيار ١٩٤٨، ومنذ ما قبل سيطرة المشروع الإسرائيلي الصهيوني على ثلثي أرض فلسطين، وقد سلم الأردن بأحقية وقانونية ملكية أرض أردنية لإسرائيليين منذ ما قبل العام ١٩٤٨، وعليه وعلى قاعدة المعاملة بالمثل يجب العمل على تثبيت حق الأردنيين لحقوقهم وممتلكاتهم في فلسطين قبل طردهم وتشردهم من الجليل والمثلث والنقب ومدن الساحل المختلطة، والعمل القانوني لاستعادة هذه الحقوق وهذه الممتلكات، ذلك هو الهدف، هذا هو البرنامج .

الدستور ٢٠١٩/١١/٢٠/ص٢١

***

آراء عبرية مترجمة

الإعلان فرصة أولى للوصول إلى سلام حقيقي

إسرائيل هيوم – كارولين جليك ٢٠١٩/١١/١٩

يوم الاثنين هذا سيذكر في كتب التاريخ. بيان وزير الخارجية الاميركي مايك بومبيو بان المستوطنات الاسرائيلية في المناطق ليست غير قانونية هو التغيير الاهم في سياسة الشرق الاوسط الاميركية في الجيل الاخير. فقد قال القانون الاميركي ان القدس عاصمة اسرائيل في العام ١٩٩٥. هضبة الجولان لم تكن على طاولة المباحثات منذ نحو عقد. ولكن المستوطنات في المناطق هي المسألة التي حددت الخطاب الدولي المعادي لاسرائيل منذ السبعينيات.

الاتهام الكاذب بان الاستيطان الاسرائيلي في المناطق غير قانوني كان الاساس للتنديدات غير المنقطعة ضد اسرائيل في المحافل الدولية والقرارات المناهضة لاسرائيل في المحاكم الدولية وعلى رأسها قرار محكمة العدل الدولية في لاهاي في العام ٢٠٠٤، وقرار محكمة العدل الاوروبية الاسبوع الماضي. كما أن هذا الاتهام عديم الاساس كان القاعدة في قرار ٢٣٣٤ لمجلس الامن في الامم المتحدة في ٢٠١٦ واستخدم مبررا للتحقيقات المتواصلة ضد الاسرائيليين في محكمة الجنايات الدولية. لقد عرض بومبيو عددا من الحجج الثورية. أولا، قال ان الادارة فحصت وقضت بان "اقامة مستوطنات مدنية اسرائيلية في الضفة الغربية بحد ذاته لا يتعارض والقانون الدولي". ثانيا، اشار بومبيو الى أن مجرد حقيقة انه يكاد يكون هناك اجماع بان المستوطنات هي غير قانونية لم تدفع الى الامام بصفتها هذه السلام بين اسرائيل والفلسطينيين. وبدلا من مواصلة السير على خط الكذب الذي يبعد فقط كل فرصة للسلام، قال بومبيو الحقيقة. فليست المستوطنات في المناطق فقط قانونية بل يوجد لها مبرر اكبر من المستوطنات المقامة في مناطق موضع خلاف في اماكن اخرى. وعلى حد قوله، فان كلمة الادارة "تقوم على اساس الحقائق الخاصة، التاريخية، والظروف التي تطرحها المستوطنات المدنية في الضفة الغربية.

بكلمات اخرى، فان موقف الادارة يستند الى الصلة التاريخية للشعب اليهودي بيهودا والسامرة، الصلة التي تقبع في قلب تاريخ وهوية الشعب اليهودي.

وأخيرا، قال بومبيو انه في كل الاحوال، فان المكانة القانونية للمستوطنات غير ذات صلة بالسلام. "لن تكون تسوية قضائية للنزاع، والحجج بشأن من محق ومن مخطئ كمسألة القانون الدولي لن تجلب السلام. هذه مشكلة سياسية معقدة لا يمكن حلها الا بالمفاوضات بين الاسرائيليين والفلسطينيين." ان اقوال بومبيو مثلما هو قرار ادارة ترامب نشر موقفها الان، هي صفعة رنانة للاتحاد الاوروبي. فاوروبا تستغل قرارها عديم الاساس في ان المستوطنات في المناطق غير قانونية كمبرر للسياسة الاقتصادية والسياسية المعادية التي تميز ضد اسرائيل. وقرار محكمة العدل الاوروبية الاسبوع الماضي الذي يلزم الدول الاعضاء في الاتحاد الاوروبي بوسم البضائع اليهودية من المناطق، من القدس الموحدة ومن هضبة الجولان هو تزوير وتشويه للقانون الدولي كمبرر لتنفيذ سياسة لاسامية معلنة.

تعلم الدرس

يجدر بوزارة الخارجية أن تتعلم الدرس من بيان بومبيو. فبعد صراع استغرق سنتين، في العام ٢٠١٧ نشرت الممثليات الاسرائيلية في الخارج أخيرا ورقة موقف توضح ان المستوطنات الاسرائيلية في المناطق قانونية. ولكن بخلاف ادارة ترامب، فان حكومة اسرائيل تواصل التعاون مع القانون الدولي كمسألة ذات صلة في المباحثات على المكانة السياسية ليهودا والسامرة.

ان بيان بومبيو هو فعل ودي مؤثر لدولة اسرائيل وللشعب اليهودي من جانب الرئيس دونالد ترامب وادارته. ولكن من ناحية امريكية، فانه يشكل ايضا خطوة متقدمة في تنفيذ رؤيا السياسة الخارجية للرئيس.

منذ دخل البيت الابيض، كان موقف ترامب الثابت انه يجب ملاءمة السياسة الخارجية الامريكية مع الواقع مثلما هو وليس مع العالم الذي يتخيله "الخبراء". في الشرق الاوسط، فان وقوف السياسة الامريكية على ارض الواقع يحقق لشعوب المنطقة – بمن فيهم اسرائيل والفلسطينيين – الفرصة الاولى التي كانت لنا في اي مرة للوصول الى السلام الحقيقي.

الغد ٢٠١٩/١١/٢٠ ص٢٤

***

هآرتس: الجيش كاذب ويسترخص حياة الفلسطينيين وقصفه عائلة السواركة تم بناء على معلومات عمرها عام

تل أبيب ١٨-١١-٢٠١٩ وفا- قالت صحيفة هآرتس العبرية، إنه استنادا إلى تحقيق خاص أجرته، حول المجزرة التي وقعت في دير البلح وأدت لاستشهاد ٨ من أفراد عائلة أبو ملحوس (السواركة)، فان قصف المنزل تم وفق معلومات استخبارية قديمة لم تحدث منذ عام، ولم يتم التحقق من وجود أشخاص في المنزل من عدمه حين وقعت عملية القصف.

ليفي: كانوا يعلمون كل شيء

وكتب جدعون ليفي وهو كاتب وصحفي وناشط يساري إسرائيلي مقالا في الصحيفة تحت عنوان "لا أحد يعلم"، هاجم فيها المنظومة العسكرية والسياسية في إسرائيل بعد تلك الجريمة المروعة بحق العائلة.

وقال ليفي: "الطيار الذي قصفهم لم يكن يعلم، وقادته الذين أمروا بذلك لم يعلموا، ووزير الجيش ورئيس الأركان لا يعلمون، كما أن قائد القوات الجوية لا يعلم، وضباط المخابرات الذين يرصدون الهدف لم يعلموا، حتى المتحدث باسم الجيش كذب بجبهته العارمة وقال لم يعلم.. لكنهم يعرفون دائمًا كل شيء، وفجأة أصبحوا لا يعلمون".

وأضاف "قتلوا نجل رجل مطلوب في ضاحية بدمشق بعد أن وصلوا إليه، ولكنهم لم يكونوا يشعرون بالإحساس البائس الذي تعيشه دير البلح، والأسرة الفقيرة البائسة التي قضت آخر ليلة في حياتها وأنها ستكون الضحية الأخيرة".

وأشار ليفي إلى استشهاد ٨ أفراد من عائلة واحدة جراء ذلك القصف بسبب معلومات غير دقيقة، متسائلا فيما لو كانت تلك الجثامين الثمانية لإسرائيليين "هل سيهتز العالم لوحشية الإرهاب الفلسطيني؟!"، مضيفًا "لكن محمد السواركة مجرد طفل فلسطيني يبلغ من العمر ٧ سنوات ولد وتوفي بلا حاضر أو مستقبل، كانت حياته رخيصة وقصيرة كحياة فراشة، قتله طيار تمجده إسرائيل".

وتابع: "لقد كانت مجزرة حقيقية، لن يعاقب أحد عليها بحجة أنه لم يتم تحديث بنك الأهداف، هذا البنك الذي لم يختفِ مع مرور الوقت"، معتبرًا إياها بأنها كانت مجزرة أشد من تلك التي استهدفت القيادي في القسام صلاح شحادة وعائلته وعددا كبيرا من العائلات التي تقطن البناية المستهدفة حينها عام ٢٠٠٢ باستخدام قنبلة كبيرة، وادعى وقتها الجيش الإسرائيلي أنه لا يعرف بوجود مدنيين في ذلك المبنى، في كذبة مكررة دون اتخاذ أي إجراء يغير من بنك الأهداف الذي يقتل الأطفال والنساء.

هاس: الجيش كان يخدم أهدافا سياسية

من جانبها اعتبرت عميرة هاس في مقالة افتتاحية بهآرتس، أن هناك عبثا في استخدام الطائرات الحربية والقنابل الذكية التي تلحق الضرر بالمباني البائسة حتى ولو كانت خالية من الفلسطينيين، مشيرةً

إلى أن المخابرات العسكرية مثلها مثل الجيش مصممة لخدمة الأهداف السياسية الإسرائيلية قبل كل شيء، فيتم استهداف الفلسطيني باستمرار ضمن سياسة تخدم مصالح السياسيين.

وأشارت إلى أن آلاف الفلسطينيين قتلوا وجرحوا واعتقلوا بسبب "الخطأ" في الاستخبارات وبنك الأهداف، لافتةً إلى أن ما جرى مع عائلة السموني من جريمة مروعة عام ٢٠٠٩ كان نتيجة تشخيص خاطئ.

ولفتت هاس إلى أن الفشل الاستخباراتي رافقه فشل للمتحدث باسم جيش الاحتلال باللغة العربية والذي سارع لتوزيع صور وأخبار عن قصف الجيش الإسرائيلي لهدفه، وكشف عن نفسه بأنه أداة رخيصة ومثيرة للسخرية.

كما نشرت الصحيفة تقريرًا تحدث عن عائلة السواركة بأنها تعيش في فقر مدقع، وأنها تعيش على رعي الغنم في كسب رزقها، وأنها تعيش في منازل بسيطة جدًا بجوار بعضها، ولا يوجد فيها من هم نشطاء في الجهاد الإسلامي.

وكالة الأنباء الفلسطينية وفا ٢٠١٩/١١/١٨

***

اخبار بالانجليزية

FM Malki describes US position on settlements as lawless

RAMALLAH, Tuesday, November 19, 2019 (WAFA) – Foreign Minister RiyadMalki condemned today the US recognition of Israeli settlements in the occupied Palestinian territories describing it as "lawless."

"The State of Palestine condemns in the strongest terms the US administration's lawless position on Israel's illegal settlements in occupied territory of the State of Palestine, as announced by the Secretary of State Mike Pompeo. This position violates international law, decades-long international consensus over the issue and determinations of the International Court of Justice, the High Contracting Parties to the Geneva Conventions and United Nations resolutions, including Security Council resolutions," Malki said in a statement.

"The current US Administration has adopted an anti-Palestinian agenda and endeavored to empower and legitimize the Israeli colonial settler agenda. This ideologically driven and irresponsible policy, including this most recent announcement by Secretary Pompeo, proves beyond any doubt that the current US administration has aligned itself with Israel's illegal colonial enterprise and thus fails to meet the most basic requirements to play any role in any future solution."

The Foreign Minister added: "This administration cannot and will not rewrite international law. However, the Trump administration's disregard to the Palestinian people's inalienable rights is symptomatic of its disregard and contempt to the rules-based international system and multilateralism, whose effects go beyond the Question of Palestine. Allowing this agenda to prevail would ensure the demise of the international order and cause irreversible damage to the achievements of humanity over the past seven decades and threatens to plunge the world into chaos and violence.

"The State of Palestine will not stop pursuing justice and redress for the Palestinian people. The Palestinian leadership will continue to take all measures possible to honor its moral and political responsibility towards our people, and defend their national rights including their natural right to a life of dignity, freedom and prosperity."

Malki called on the international community "to respond firmly to such destructive behavior by supporting Palestine's efforts at the international level to protect the two-state solution by recognizing the State of Palestine on the 1967 borders, insisting on full respect for international law and adherence to the United Nations Charter, ensuring that any political track must aim to end the Israeli occupation, and defending the internationally agreed-on framework for peace. Only positive actions that reestablish credibility to international law and respect for the need for justice as a prerequisite of peace can achieve that."

WAFA November 19, 2019

*** * ***

Ashrawi: Trump administration is a threat to international peace and security

RAMALLAH, Tuesday, November 19, 2019 (WAFA) – HananAshrawi, member of the Executive Committee of the Palestine Liberation Organization (PLO), said the US administration is a threat to international peace and security.

"The announcement made by US Secretary of State has no legal validity," saidAshrawi in a statement commenting on Secretary Mike Pompeo saying the US no longer considers the illegal Israeli settlements in the occupied Palestinian territories as violating international law.

"The US neither has the right nor agency to rewrite international law and deface the rules-based international order based on its perverse ideological leanings," said Ashrawi.

"Israeli settlements are a grave violation of international law, including international humanitarian law. They also constitute a war crime according to the Rome Statute. These are solid facts that the Trump administration cannot alter or unravel."

The PLO official said that the Pompeo announcement "reaffirms Palestine's assessment that the Trump administration is a threat to international peace and security because it is a partner in Israeli crimes and provides political cover for its pervasive violations. This administration is a threat the international community must confront with consistency and moral clarity."

She said the Palestinian leadership "will continue to pursue justice and redress through all available legal and political avenues. Palestine remains solidly committed to international law and at the forefront of defending the values and principles for which it stands. It is time for responsible states to take collective action that rises to the level of threat this administration's lawlessness presents to the world."

WAFA November 19, 2019

*** * ***

Hordes of Israeli settlers desecrate alAqsa Mosque

OCCUPIED JERUSALEM, (PIC) - Israeli occupation police on Monday morning escorted scores of Jewish settlers as they forced their way into al-Aqsa Mosque in Jerusalem.
Quds Press said that 45 Israeli settlers broke into al-Aqsa Mosque in the early morning hours amid heavy police presence.
Local sources said that the settlers carried out provocative tours inside al-Aqsa compound while receiving presentations on the alleged "Temple Mount".

The Palestinian Information Center 18/11/2019